المملكة العربية السعودية والحرب الاهلية اللبنانية

١٩٧٥-١٩٨٩

أ. م. د. محمد علي محمد تميم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

احتلت المملكة العربية السعودية مكانة بارزة على الصعيدين العربي والدولي لما امتازت به من ثقل ديني وسياسي واقتصادي، وقد اولت المملكة العربية السعودية اهتماماً بالغاً بالقضايا العربية بشكل عام والقضية اللبنانية بشكل خاص، ولما كانت الحرب الاهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥ واستمرت حتى عام ١٩٨٩ قد اذهلت العالم بعنفها حاولت المملكة العربية السعودية ان تكون حاضرة في تلك الازمة، فكانت وساطتها مكثفة من خلال الاتصال بالقيادات اللبنانية الرسمية وغير الرسمية فضلاً عن الحضور والمشاركة في القمم العربية والاجتماعات الطارئة التي كانت تعقد لحل تلك الازمة وايجاد الحلول الكفيلة بإيقاف القتال بين الفرقاء اللبنانيين وايقاف الحرب ، واستمرت وساطتها حتى تكللت بالنجاح في اتفاقية الطائف عام ١٩٨٩.

تقديم

تحتل المملكة العربية السعودية أهمية كبيرة بين الدول العربية لما تتمتع بها من ثقل ديني وسياسي واقتصادي في المنطقة، ومن هذا المنطلق أولت المملكة اهتماماً كبيراً بالقضايا العربية بشكل عام والقضايا اللبنانية بشكل خاص.

تنطلق اهمية البحث في تسليط الضوء على الدور السعودي في الوساطة التي قامت بها في الحرب الاهلية اللبنانية التي اندلعت عام ١٩٧٥م واستمرت حتى عام ١٩٨٩م والتي توجتها باتفاقية الطائف.

قُسم البحث على ثلاثة مباحث، خصص المبحث الاول لإلقاء نظرة في العلاقات السعودية اللبنانية قبل عام ١٩٧٥ من خلال دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية، وجاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على الحرب الاهلية اللبنانية وتداعياتها المتمثلة بالتدخل السوري عام ١٩٧٦ والاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٨٢، اما المبحث الثالث فقد خصص لبيان موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الاهلية اللبنانية وتداعياتها.

وقد خرج البحث بجملة من النتائج كان اهمها ان المملكة العربية السعودية كانت لها مواقف واضحة تجاه الحرب الاهلية تتمثل بخلق حالة من التوازن بين الفرقاء والتأثير على اطراف النزاع ومطالبتهم بوقف اطلاق النار باستمرار، والتأكيد على الدور العربي والدعوة والمشاركة في الاجتماعات والقمم العربية التي عقدت لمناقشة انهاء الحرب الاهلية واستمرت في جهودها لحل الازمة حتى تكللت بانعقاد اتفاقية الطائف التي انهت الحرب عام ١٩٨٩.

المبحث الاول
نظرة في العلاقات السعودية اللبنانية قبل عام ١٩٧٥

انتهجت المملكة العربية السعودية سياسة واضحة تجاه القضايا العربية والاسلامية وسعت الى الدفاع عنها، وحاولت تنفيذ سياستها في النطاق العربي من خلال البعد القومي الذي كان يستند على التضامن العربي بوصفه الاساس للعمل العربي المشترك(1).

وقد ادركت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها عام ١٩٣٢ اهمية العمل المشترك وتوحيد الصف العربي، اذ سعت مع ست دول عربية مستقلة للاجتماع ووضع آلية لتنظيم العلاقات العربية والعمل العربي المشترك، فكان انشاء (جامعة الدول العربية)(*) والتوقيع على ميثاقها في آذار عام ١٩٤٥(2).

ترتكز السياسة الخارجية السعودية في دائرتها العربية على مبادئ واسس ثابتة اهمها:

١- حتمية الترابط بين العروبة والاسلام، فالمملكة تمتاز بكونها مهد الاسلام ومنبع العروبة، وهذا ماتؤكده الحكومة منذ عهد الملك عبد العزيز بن سعود(*).

٢- ضرورة التضامن العربي وما يقتضيه ذلك من التشاور والتنسيق وتوحيد المواقف العربية وتسخير كل الامكانيات والموارد لخدمة المصالح العربية.

٣- الالتزام بمبدأ الاخوة العربية من خلال تقديم الدعم والمساعدة بكافة اشكالها[٣].

ولما كان لبنان احد الدول العربية، فقد حضي باهتمام المملكة العربية السعودية منذ استقلاله عام ١٩٤٣، فقد شهدت العلاقات بين البلدين تقارباً ملحوظاً وعلى مختلف الصعد ولاسيما السياسية منها والاقتصادية، ومن هنا سيأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على العلاقات السعودية اللبنانية قبل عام ١٩٧٥ من خلال التركيز على العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية.

المطلب الاول: العلاقات السياسية.

امتازت العلاقات السعودية اللبنانية على المستوى السياسي بالتعاون عبر التاريخ، اذ لعبت فيه المملكة دور الشقيق الاكبر ولاسيما في التعامل مع التناقضات والمشاكل والازمات التي شهدها لبنان، فبقيت المملكة تمارس دورها التوافقي في لبنان على الرغم من تعقيدات الوضع السياسي التي كان يتعرض له بين الحين والآخر[٤].

فقد اقترن الموقف السعودي اتجاه لبنان بالسياسة الخارجية السعودية تجاه الحكومات اللبنانية المتعاقبة، اذا ارتكزت بالأساس على توفير الدعم المعنوي اللازم لتلك الحكومات، وهو مايعني ضمناً ادانة كل ماهو خارج عن ارادتها وكل من يسعى الى توريطها وزعزعة امنها[٥].

ويمكن القول ان ارتكاز السياسة الخارجية للمملكة تجاه لبنان عبر تاريخها جاء على محاور ثلاثة تمثلت بمساعده لبنان من محنته وازماته، وترسيخ الاستقرار فيه، والحفاظ على وحدته الوطنية وتعزيز الدولة وتقويتها. [٦]

ومن هنا فقد اتبعت المملكة سياسة خارجية فاعلة تجاه القضايا اللبنانية، الا ان هذه السياسة تأثرت ببعض المحددات والمؤثرات الاستراتيجية في تحركها الخارجي والتي تبلورت على اساسها السياسة الخارجية السعودية ازاءها. [٧]

ففي عام ١٩٤٣ قامت المملكة العربية السعودية وبالتعاون مع سوريا ومصر بدعم حق لبنان في حصوله على الاستقلال، فضلاً عن دعم مؤسساته الدستورية الاستقلالية بعد ان دعمت الزعامات اللبنانية اثناء تفاهمهم على الميثاق الوطني(٨). وتجدر الاشارة الى ان المملكة كانت تربطها علاقات سياسية وتاريخية مع زعامات واطراف سياسية في لبنان،(٩) كان اوثقها مع الزعامات السنية(١٠).

وعندما قام رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح(*) (١٩٤٣ – ١٩٥٢) بزيارة الى المملكة العربية السعودية اعلن وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن عبد العزيز (١٩١٦ – ١٩٧٥) ان دولته تساند القضية اللبنانية، واشار الى ان المملكة تعمل على مساعدة لبنان في جلاء آخر جندي فرنسي عن الاراضي اللبنانية. (١١)

وبالفعل التزمت المملكة العربية السعودية بموقفها حيال الجلاء، فعندما تنصلت الحكومة الفرنسية عن التزاماتها بشأن الجلاء عام ١٩٤٥، سارعت المملكة جهودها واستغلت وجودها مع الوفود العالمية المجتمعة في سان فرانسيسكو لإقرار ميثاق الامم المتحدة، فطلبت المساندة الدولية والعربية من ممثلي الدول لمجتمعين لدعم قضية استقلال لبنان وسوريا، وجاء ذلك من خلال برقية ارسلها الملك السعودي عبد العزيز بن سعود (١٩٠٢، ١٩٥٣) الى وزير خارجيته ورئيس الوفد السعودي آنذاك الامير فيصل بن عبد العزيز الذي كان حاضراً في الاجتماع، اذ طلب منه الملك ان يلفت أنظار وفود الدول المجتمعة حينها الى الاعمال التي تقوم بها الحكومة الفرنسية في كل من لبنان وسوريا، وطالب بضرورة ايجاد حل لهذه الازمة بوصف ان الدولتين اللبنانية والسورية من الاعضاء المشاركين في اجتماع اقرار قوانين المنظمة(١٢).

وفي الوقت نفسه ارسل الملك عبد العزيز بن سعود رسالة الى الرئيس الامريكي هاري ترومان Harry Truman (١٩٤٥-١٩٥٢) طالب فيها الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل في جلاء القوات الاجنبية عن الاراضي اللبنانية والسورية، ولم تكتف المملكة بذلك بل سلمت بياناً مطولاً الى الوزراء المفوضين لكل من بريطانيا وامريكا وفرنسا في جدة مؤكدة فيه على ان ميثاق الجامعة العربية تلزم الدول العربية وبما فيها المملكة العربية السعودية بالدفاع

عن اي بلد عربي يتعرض لأي اعتداء على اراضيه من القوات الاجنبية، مشيراً الى ان ذلك ينطبق على لبنان وسوريا، ودعا الى التزام الحكومة الفرنسية بجلاء قواتها من السواحل اللبنانية فوراً. (١٣)

ونتيجة للضغوط العربية بشكل عام وضغوط المملكة السعودية بشكل خاص تمكن لبنان من الحصول على استقلاله التام بجلاء القوات الاجنبية من اراضيه في ٣١ كانون الاول عام ١٩٤٦.(١٤)

وعندما تحقق الجلاء ارسل الملك عبد العزيز بن سعود برقية من خلال عبد العزيز بن زايد وزير المملكة المفوض لدى الجمهورية اللبنانية، جاء فيها: "ان لبنان قطعة من البلاد العربية ومن الواجب حماية استقلالها ولانسمح لأي بلد اياً كان صاحبها بأن تمتد اليها بسوء". وقدم التهاني للشعب اللبناني بكافة اطيافه فضلاً عن توجيه التهنئة الى الرئيس اللبناني بشارة الخوري(*) (١٩٤٣-١٩٥٢) الذي رد بدوره عليها معرباً عن شكره البالغ باهتمام المملكة بقضية الشعب اللبناني واشار الى الروابط المتينة التي تربط الشعبين اللبناني والسعودي.(١٥)

وعند اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح عام ١٩٥١، كانت للمملكة العربية السعودية موقفاً واضحاً تبين من خلال الرسالة التي ارسلتها المملكة الى الحكومة اللبنانية واكدت خلالها على خطورة الموقف والوضع الذي يمر به لبنان والغموض الذي يكتنف سياسته خلال تلك الحقبة التي ازدادت فيها الضغوط الخارجية على لبنان، ووعدت المملكة بتقديم المساعدة لتأمين الاستقرار في لبنان.(١٦) وعندما تسلم الرئيس كميل شمعون(*) (١٩٥٢-١٩٥٨) رئاسة الجمهورية في لبنان اجرى اتصالات ومشاورات مع الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٩٥٣، ١٩٦٤) في مختلف المجالات، ولقي لبنان في السنوات الاولى من حكم الأخير دعماً سياسياً ومالياً واضحاً،(١٧) الا ان التطورات الاقليمية وتأثيراتها على الحكومة اللبنانية جعلت العلاقات بين البلدين تمتاز بالتذبذب، اذ شهدت تلك العلاقات تراجعاً ملحوظاً بسبب السياسة المصرية تجاه لبنان في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ولاسيما في حقبة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨-١٩٦١، ومحاولة جر لبنان لها، فضلاً عن مواقف

الحكومة اللبنانية تجاه المشاريع والاحلاف الغربية التي شهدتها المنطقة، ولاسيما حلف بغداد عام ١٩٥٥ ومشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧. [١٨]

ونتيجة للسياسة المصرية تجاه لبنان في تلك الحقبة تراجعت العلاقات السعودية اللبنانية، وفي اعقاب نكسة حزيران عام ١٩٦٧م وهزيمة مصر وجدت المملكة العربية السعودية المجال مفتوحاً امامها لشغل الفراغ الذي نجم عن التراجع النسبي للدور المصري في لبنان، فأخذت بالاقتراب الحذر من الساحة اللبنانية، وعندما احاطت مصر حالة شبه العزلة مع بداية مفاوضات السلام مع اسرائيل تشجعت المملكة على الحضور المؤثر في لبنان[١٩].

وهناك من يرى ان العلاقات السعودية اللبنانية تعززت في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي ولاسيما بعد قيام المملكة بالحضور في مختلف الازمات التي شهدتها لبنان، وحاولت الوقوف الى جانب اللبنانيين على السواء انطلاقاً من سياسة الحياد التي انتهجتها تجاه الاطراف المتنازعة في مختلف الاحداث التي عصفت بلبنان، وقد انطلقت من قاعدتين تمثل الاول بسياسة عدم الانحياز الى فريق على حساب فريق آخر والوقوف على مسافة متساوية من كل الفرقاء، والثاني تمثل في عدم التورط في الصراع العسكري والتوسط فقط عندما تتضح احتمالات التسوية السياسية.[٢٠]

المطلب الثاني العلاقات الاقتصادية.

اتسمت العلاقات السعودية اللبنانية منذ بدايتها بالتحسن المطرد على الصعيد الاقتصادي[٢١]. اذ كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قائمة على التعاون المشترك في المجالات كافة، وهذا ما اكده التقرير الذي قدمه وزير الخارجية اللبناني موسى مبارك الى اللجنة البرلمانية المنعقدة في ٩ نيسان عام ١٩٥٣ [٢٢].

هناك من يرى ان العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ولبنان بدأت مع تولي الرئيس كميل شمعون رئاسة الجمهورية في لبنان، اذ بدأت زيارات رسمية متبادلة بين البلدين، وزاد على اثرها حجم التبادل والتعاون في كافة المجالات ولاسيما التجارية منها، فبدأت الصادرات اللبنانية تجد طريقها الى المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٣ وبلغ حجم

تلك الصادرات ماقيمته ٢٦٠ مليون ريالل سعوديا موزعة بين بضائع ورسوم مرور (ترانزيت) والسياحة في لبنان، الامر الذي اثر ايجاباً في ازدهار الحياة الاقتصادية واسهامات القطاع الصناعي في لبنان. [٢٣]

ومن اجل تنشيط العلاقات الاقتصادية واستمرارها بين البلدين حصل لبنان من المملكة العربية السعودية في ١ كانون الاول عام ١٩٥٤ على قرض مالي بلغ اربعة ملايين دولار، واعلن عن انشاء البنك العربي للتعمير في بيروت، كما اعلنت الحكومة اللبنانية الغاء تأشيرة السفر لمواطني المملكة العربية السعودية الراغبين بزيارة لبنان[٢٤].

وفي عام ١٩٥٥ تبرع الملك سعود بن عبد العزيز لمنكوبي فيضان مدينة طرابلس اللبنانية بـ(٥٠٠) الف ليرة لبنانية، كما تم الاعلان عن تخفيض اجرة المراسلات للبريد بين البلدين تنفيذاً لإتفاق اتحاد البريد العربي المعقود في لبنان في ٢٨ كانون الاول عام ١٩٥٥، وعندما اصاب جنوب لبنان زلزال عام ١٩٥٦ قدم الملك سعود بن عبد العزيز مليون ريالل سعوديا مساعدات للبنان[٢٥].

ومن اجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين جرت في نيسان عام ١٩٥٧ محادثات في الرياض لعقد اتفاقية تجارية صناعية لتسهيل تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية، وبالفعل تم توقيع الاتفاق وتنظيم تجارة رسوم المرور (الترانزيت) بين البلدين[٢٦].

وقدرت احصائيات شبه رسمية بأن استثمارات السعودية الحكومية المتدفقة على لبنان منذ اواخر الستينيات بلغ نحو (٢,٤) مليار دولارا كنت تغطي القطاعات العقارية والخدمية والمصرفية والصناعية، فضلاً عن توجه آلاف السعوديين الى لبنان لقضاء اجاراتهم السنوية[٢٧].

وقد احتلت المملكة العربية السعودية في حقبة السبعينات المرتبة الاولى في الصادرات اللبنانية، اذ ارتفعت صادرات الاخيرة الى المملكة لتبلغ نسبة(٣٥%) بالنسبة للسعودية وتحديداً منذ عام ١٩٧٢ وحتى عام ١٩٧٤، اذ بلغ نحو اربعمائة مليون ليرة لبنانية[٢٨].

وفي الوقت نفسه شكلت استثمارات المملكة العربية السعودية في لبنان مايقدر بـ (ـ٥٣,٨%) من الاستثمارات العربية في لبنان، في حين قدر استثمارات رجال الاعمال السعوديين في لبنان بنحو اربعة عشر مليار دولارا[٢٩]. فضلاً عن توافد العديد من اللبنانيين الى المملكة العربية السعودية بغية الدخول في مضمار المشروعات الاقتصادية الكبرى[٣٠].

ومن هنا يمكن القول ان العلاقات السعودية اللبنانية منذ استقلال الاخيرة كانت مبنية على التعاون المشترك واحترام السيادة بين الدولتين، وشمل تلك العلاقات مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، ولاسيما وان المملكة كانت حاضرة في جميع القضايا السياسية التي شهدتها لبنان فضلاً عن محاولة المملكة دعم الاقتصاد اللبناني بجميع الوسائل ولاسيما الاستثمارات والصادرات، الامر الذي ميزتها عن باقي الدول العربية.

المبحث الثاني

الحرب الاهلية اللبنانية وتداعياتها ١٩٧٥-١٩٨٩

شهدت لبنان عام ١٩٧٥ حرب اهلية امتازت بعنفها وشراستها واستمرت حتى عام ١٩٨٩ ورافقتها تداعيات كبيرة اثرت سلباً على الواقع اللبناني والاستقرار السياسي فيه، ومن هنا يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على بدايات الحرب الاهلية واسبابها، وتداعياتها المتمثلة بالتدخل السوري والاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢.

المطلب الاول: بدايات الحرب الاهلية واسبابها.

تميز لبنان بموقعه الجغرافي وتركيبته السياسية والاجتماعية والعقائدية، وكما ميزته هذه السمات اصبحت مصدر مصاعبه وعدم استقراره، وزادت تطوراته التاريخية فضلاً عن الميراث الاستعماري من عدم الاستقرار فيه[٣١].

فقد عصف بلبنان حرب اهلية اذهلت العالم بعنفها واستمرت من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٩ وكلفته خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات فضلاً عن تدمير البنى التحتية[٣٢].

وتعزى اسباب الحرب الاهلية في لبنان الى اسباب داخلية واسباب خارجية، ويمكن ارجاع الاسباب الداخلية الى عهد الاحتلال وماخلفه من تعقيدات انعكست على النظام السياسي اللبناني، فقد عانى لبنان من الاحتلال الفرنسي منذ عام ١٩٢٠، اذ خلفت تعقيدات بدأت بالدستور الذي صدر عام ١٩٢٦ والذي انعكس بدوره على النظام السياسي واستمر الجدل حوله حتى نهاية الحرب الاهلية عام ١٩٨٩[٣٣]. وكان اولى المأخذ التي اخذت على الدستور هو تكريسه للطائفية[٣٤]، ولاسيما وإن لبنان امتاز باحتوائه على مجموعة من الطوائف[*]، المعترف بها رسمياً كطوائف لها رؤساؤها الروحيون ولها قوانين احوالها الشخصية، الامر الذي شكل عنصر الازدواجية في الولاء الوطني[٣٥].

وفي الوقت نفسه اثر الدستور المكرس لتلك الطائفية على النظام السياسي اللبناني الذي اصبح بدوره يتسم بسمات يمكن حصرها بعدم الاستقرار السياسي (واوليجارشية) النخبة الحاكمة ومحدودية المشاركة السياسية فضلاً عن طابعه الطائفي الذي اثر بدوره على العلاقات السياسية السائدة في لبنان[٣٦].

ومن جانب اخر نص الدستور في مادته الثالثة عشر على تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية من منطلق حرية الفكر والكلمة[٣٧]، الامر الذي ادى الى تأسيس العديد من الأحزاب السياسية ذات (الايديولوجيات) المختلفة[٣٨]، ودخلت هذه الاحزاب في منافسات وصراعات سياسية وحزبية اثرت سلباً على ظاهرة الاستقرار السياسي في لبنان[٣٩].

هناك من يرى ان الخلل في التجربة السياسية التي عُدت احد اسباب الحرب الاهلية كانت تعزى الى:

١- عجز الدستور عن مواكبة التطورات العالمية.

٢- التطبيق الخاطئ للنظام البرلمان التقليدي في لبنان.

وفي الوقت نفسه كانت الثورات التي شهدتها لبنان منذ عام ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٧٣[*] تمهيداً لحالة الاحتقان السياسي الذي انفجر عام ١٩٧٥،[٤٠] وهناك من يرى ان انفجار الصراع السياسي والطائفي في لبنان في مرحلته الاولى تمثل بالحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٥٨، ونتيجة لعمق التناقضات الداخلية وعدم حسمها بطريقة فاعلة انفجر

الصراع مرة اخرى في مرحلة ثانية في نيسان عام ١٩٧٥، فكانت اكثر شراسة وتدميراً وتعقيداً لما رافقتها من تداعيات[٤١].

ومن جانب اخر يمثل السبب الاقتصادي احد اسباب الحرب، اذ كان الاقتصاد اللبناني يعاني من تناقض يتمثل في تحوله من اقتصاد زراعي الى اقتصاد خدمات دون ان يمر بمرحلة الاقتصاد الصناعي الرأسمالي الامر الذي سبب عدم ولادة طبقة عماليه واضحة، وانما ابقى الفلاح والعامل محكومين بعلاقات اقطاعية قديمة وادى الى تضخم البرجوازية الصغيرة[٤٢].

واما الاسباب الخارجية التي عُدت اسباباً اضافية للحرب الاهلية، فقد شهد لبنان تأثره بالأبعاد القومية وتناقضاتها المتمثلة بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ووحدة سوريا مع مصر عام ١٩٥٨ وظاهرة الاحلاف الغربية المتمثلة بحلف بغداد عام ١٩٥٥ ومشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧، ومن ثم تصاعد المد القومي في المنطقة ومحاولة جر لبنان الى التحالفات العربية من جهة والى المشاريع الغربية من جهة اخرى، الامر الذي اثر على الداخل اللبناني واحدث الانقسام في الولاءات[٤٣].

والجدير بالذكر ان المد التاريخي للحركة القومية العربية الذي بدأه الرئيس المصري جمال عبد الناصر (١٩٥٢، ١٩٧٠) اثر على الداخل اللبناني، وجذب اليه اعداداً متزايدة من الشباب اللبناني[٤٤].

وفي الوقت نفسه شهد ستينيات القرن الماضي تطوراً للمقاومة الفلسطينية ولاسيما الموجودة منها داخل الاراضي اللبنانية، اذ قامت بعمليات مسلحة عبر الحدود وقامت اسرائيل بسلسلة من اعمال العدوان والعمليات الانتقامية في لبنان[٤٥]، ونتيجة لذلك اصبح لبنان ميداناً للصراع بين اسرائيل والمقاومة الفلسطينية الموجودة في لبنان، الامر الذي خلق اثاراً سلبية على المجتمع اللبناني وعلى الوحدة الوطنية التي باتت لبنان تعانى منه ولاسيما من خلال الاصطفاف الطائفي، والذي انعكس بدوره على تقاسم المصالح، فضلاً عن ان لبنان اصبح ميداناً لتصفية الحسابات ومن ثم دخلت في دوامة العنف[٤٦].

كانت اسباب الحرب الاهلية المباشرة تتمثل بالمظاهرة التي قام بها صيادو الاسماك في صيدا ضد احتكار شركة بروتين والذي راح ضحيتها النائب معروف سعد، فضلاً عن حادثة عين الرمانة التي وقعت يوم الاحد في ١٣ نيسان في ١٩٧٥، وكانت هذه الحادثة ايذاناً باندلاع الحرب الاهلية اللبنانية التي دامت اربعة عشر عاماً، اذ تم اطلاق النار من قبل مجهولين على زعيم حزب الكتائب اللبناني بيار الجميل في يوم عيد الفصح في احد الكنائس في القسم المسيحي، وكعملية ثار هاجم مسلحون من الكتائب بعد ساعات قليلة حافلة تقل فلسطينيين عند مرورها بالقرب من مكان الحادث فقتلوا ٢٧ راكباً منها(٤٧).

وقد شارك في الحرب وحمل السلاح اطرافاً متنوعة ومتعددة توزعت بين حزب منظم وبين تجمع حول شخص، سواء اكان زعيماً لمنطقة او لعائلة، وسرعان ماتكتلت تلك الاطراف سياسياً وعسكرياً في فئتين متقاتلين هما:

الفئة الاولى: وسميت الحركة الوطنية المكونة من الاحزاب والقوة والشخصيات الوطنية والتقدمية، واطلقت على قواتها المسلحة اسم القوات المشتركة، وكانت تعرف احياناً بالقوات اليسارية والتقدمية، وقد اشتركت الى جانبها احزاباً وقوى اخرى اطلقت على نفسها فيما بعد جبهة الاحزاب القومية والوطنية، وقد ساندتها المقاومة الفلسطينية.

الفئة الثانية: وكانت تعرف في البداية بـ "جبهة الحرية والانسان" ثم اتخذت لنفسها اسماً دائماً هو "الجبهة اللبنانية"، اما قواتها المسلحة فكانت تعرف بأسم "القوات اللبنانية" واحياناً كانت تسمى بالقوات اليمينية او الانعزالية. (٤٨)

مرت الحرب الاهلية اللبنانية بمراحل عديدة يمكن ايجازها بـ:

١- حرب السنتين ١٩٧٥-١٩٧٦ وتخللها مرحلة القصف العشوائي للاحياء السكنية وحرب الثكنات.

٢- تطور الحرب بعد عام ١٩٧٧ وتخللها تأزم العلاقات بين السوريين والمسيحيين اللبنانيين والاجتياح الاسرائيلي للبنان وما سمي بعملية الليطاني عام ١٩٧٨.

٣- حدوث الصدامات في الشرقية ومعركة (الفياضة).

٤- الصراع السوري الاسرائيلي في زحلة عام ١٩٨١.

٥- الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. [٤٩]

وقد قدر عدد ضحايا الحرب الاهلية خلال عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٩ بما يربو على (١٣٠,٠٠٠) قتيل و (٢٠,٠٠٠) جريح و (١٧,٠٠٠) مفقود فضلاً عن تعرض مابين (٧٠٠,٠٠٠) و (٧٥٠,٠٠٠) الى التهجير الداخلي وزهاء (٤٠٠,٠٠٠) اخرون للهجرة الخارجية، ويدخل فيها ضحايا الهجمة الاسرائيلية ابان اجتياح العاصمة بيروت[٥٠]. وقدر حجم خسائر لبنان المادية جراء الحرب بما يربو على خمس وعشرون مليار دولار وبلغت مديونيته بعد عامين اثنين من انتهاء الحرب نحو ثلاثة مليارات دولار[٥١].

وفي الوقت نفسه نجم عن الحرب الاهلية خلال المدة ١٩٧٥ – ١٩٩٠ تدمير البنى التحتية الاساسية والمادية للبلد وهجرة الايدي العاملة وهروب رؤوس الاموال، وافضت هذه العوامل الى انخفاض شديد في النشاط الاقتصادي خلال فترة الحرب، واثناء الفترة نفسها لم تكن هناك سياسات نقدية او مالية رسمية، لأسباب اهمها عدم خضوع جزء كثير من البلد لسلطة الحكومة، وبسبب الانخفاض الشديد في الايرادات الحكومية الذي جاء لانهيار النظام الضريبي اضطرت الحكومة الى تمويل النفقات بالعجز، فتفاقم عجز الميزانية، وادى ذلك بدوره الى تضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية[٥٢].

المطلب الثاني: تداعيات الحرب الاهلية اللبنانية.

يصعب على الباحثين في الحرب الاهلية اللبنانية ان يفصلوا بين مراحلها وتداعياتها، وبين ما افرزتها من نزاعات حكومية وتدخلات اقليمية اثرت فيها وتداخلت معها وساهمت في تعقداتها، وقد نتجت عن الحرب الاهلية تداعيات كبيرة كان لها أثر بالغ على السيادة اللبنانية من جهة وعلى توتر الاوضاع واستمرار الحرب من جهة اخرى، وتمثلت تلك التداعيات بالتدخل السوري في لبنان منذ عام ١٩٧٦ والاحتلال الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

اولاً: التدخل السوري في لبنان

اتسمت العلاقة بين سوريا ولبنان بالتميز وذلك لوجود العوامل المشتركة بينهما تاريخياً وجغرافية واجتماعياً وثقافياً، فعلى الرغم من استقلال الدولتين فأن سوريا كانت تنظر الى لبنان على انها تشكل عمقاً استراتيجياً لها، ولاسيما وان صراعها مع اسرائيل لم ينتهِ، وان اجزاء من ارضها مازالت تحت الاحتلال الاسرائيلي، لذا تعتقد سوريا ان أي صراع داخل لبنان بين الاحزاب والطوائف سيكون لها انعكاسات على سياساتها و افكارها السياسيه [٥٣].

وفي الوقت نفسه كانت العلاقات السورية اللبنانية علاقات شائكة، وكان لسوريا تأثير في السياسة اللبنانية منذ الاستقلال، وكان ذلك التأثير يزداد احياناً ويتراجع احياناً اخرى،[٥٤] ففي عام ١٩٤٣ قامت سوريا بدور مهم في اصدار الميثاق الوطني اللبناني من خلال الوقوف بوجه الدعوات التي كانت تطالب بتقسيم لبنان، ولاسيما الموارنة الذين نادوا بلبنان الصغير المرتبط بروابط الصداقة مع فرنسا، وقامت بالضغط على المسلمين من اجل عدم التشدد وقبول الميثاق تشجيعاً للمسيحيين للتخلص من فكرة الحماية الفرنسية[٥٥].

واستمرت العلاقات بين البلدين بالتطور حتى عام ١٩٧٠، وفي مرحلة مابعد عام ١٩٧٠ اخذت العلاقات بين البلدين منحىً جديداً بسبب رغبة البلدين في التعاون نتيجة لوجود الرئيس سليمان فرنجية (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦) في رئاسة الجمهورية، فعندما بدأت الاحداث اللبنانية بالتطور عام ١٩٧٣ على اثر تفاقم الخلاف بين الفلسطينيين والحكومة اللبنانية ونشب على اثر ذلك الخلاف قتال بين الجيش اللبناني والفصائل الفلسطينية، بدأت الحكومة السورية بالتدخل سياسياً لوقت القتال، وتمكن الوفد السوري آنذاك وبرئاسة وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام من وضع ترتيبات لوقف اطلاق النار بين الطرفين، ونجحت الجهود السورية في اطفاء فتيل الازمة التي كادت ان تتطور الى حرب اهلية في لبنان، وتؤثر سلباً في الترتيبات التي كانت تعدها سوريا مع مصر لخوض حرب عام ١٩٧٣ ضد اسرائيل[٥٦].

وعند اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ تركزت سياسة سوريا في لبنان بالسيطرة على الارض اولاً، ثم كسب الاحزاب السياسية والقوى اللبنانية دون تحقيق هزيمة عسكرية كاملة بها، وجعل كل طرف منهم يطلب المساعدة السورية. (٥٧)

وعند وقوع حادثة عين الرمانة في ١٣ نيسان عام ١٩٧٥، حاولت سوريا ايقاف القتال بين حزب الكتائب والفلسطينيين، واعلن وزير الخارجية السوري في ايار عام ١٩٧٥ عن رغبة بلاده في حل الازمة والقيام بوساطة بين الاطراف المتنازعة،(٥٨) وهناك من يرى ان سوريا كانت اسرع الاطراف العربية التي قامت بالوساطة بهدف ايقاف الاشتباكات، فضلاً عن التأثير على الموقف اللبناني وترتيب الاوضاع اللبنانية الفلسطينية في مرحلة لاحقة(٥٩).

واغلب الظن ان سوريا انطلقت من مجموعة من الاعتبارات التي قدمتها لتدعم وساطاتها في لبنان، وكانت تلك الاعتبارات تبدو منطقية لجميع الاطراف اللبنانية والفلسطينية والسورية، فقد اكدت على:

١- ان ضمان امن سوريا ضد اسرائيل يتطلب لبناناً مستقراً وقوياً.

٢- ان استعمال القوة بين الفئات الاجتماعية والطائفية المختلفة سيؤدي الى تقسيم لبنان الى دويلات طائفية.

٣- ان سوريا وجميع الدول العربية لن تقبل التعامل مع أي كيان مسيحي في لبنان، وستكون النظرة الى مثل هذه الكيان كالنظرة الى الكيان الصهيوني القائم على الدين.(٦٠)

استمرت سوريا بوساطاتها حتى عام ١٩٧٦، فعندما اشتدت مجرياته الحرب واصبحت تلك الوساطة لاتجدي نفعاً قامت القوات السورية بدخول الاراضي اللبنانية في ١ حزيران عام ١٩٧٦ بدعوى من السلطات اللبنانية وبطلب من الرئيس سليمان فرنجية،(٦١) اذ طالب الاخير الحكومة السورية بالتدخل لإيقاف النزاع واحلال السلام في لبنان(٦٢).

وقد اعلنت سوريا عن اهدافها من دخول لبنان بأنها تتمثل بإيقاف الحرب واحلال السلام، وتكوين نواة مشتركة في وجه اسرائيل، وقد صرح وزير الخارجية السوري في اثناء

وجوده في الكويت يوم ٨ كانون الثاني عام ١٩٧٦ قائلاً "يقوم عملنا في لبنان على اساس مساعدة الاطراف اللبنانية على ان تتلاقى لحل الازمة، لن نسمح بتقسيم لبنان، ولبنان كان جزءاً من سوريا ولسوف نعيده لدى أي محاولة فعلية للتقسيم"(٦٣). وهناك من يرى ان الاهداف غير المعلنة لسوريا كانت تتمثل بضبط المنظمات الفلسطينية وتسييرها على وقف مصالحها، وضبط الوضع اللبناني وتحويله الى ورقة ضغط سورية. (٦٤)

ويمكن القول ان التدخل السوري في لبنان جاء نتيجة العديد من الأسباب اهمها:

١- تزايد الخطر على الوجود الفلسطيني في لبنان، وبصفة خاصة في اعقاب نزول الجيش اللبناني الى الميدان وقيامه بحصار مخيم تل الزعتر ومخيم ضبية، اذ اتضح انه من الضروري التدخل لإعادة العلاقة بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية، وحماية الفلسطينيين من التصفية، على غرار ماجرى في الاردن عام ١٩٧٠، وحتى لاتتأثر مناقشات مجلس الامن بشأن القضية الفلسطينية بما يحدث في لبنان.

٢- تأثير الاحداث اللبنانية بصورة مباشرة على امن وسلامة سوريا، وقد تردد في بداية الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ ان القصد من وراء الحرب في هذا التوقيت بالذات، ومن ثم محاولة توريط السوريين في لبنان بالتدخل العسكري لحماية الوجود الفلسطيني المرتبط مع سوريا باتفاقية تنسيق مشتركة، وبالتالي تشن اسرائيل حرباً ضد سوريا.

٣- حرص سوريا على نجاح وساطتها في لبنان، يعود الى رغبتها في ان تثبت للولايات المتحدة الامريكية انها تملك ورقة هامة من اوراق الشرق الاوسط، مفادها انها تستطيع ان تحقق الهدوء في لبنان وتحافظ على التوازن الطائفي، وتحاول سوريا استخدام هذه الورقة في الضغط على الولايات المتحدة الامريكية من اجل تحقيق فصل اشتباك على جهة الجولان. (٦٥)

استمر التدخل السوري واخذ يتطور مع مجريات الحرب الاهلية، وحاولت الحكومة السورية اضفاء الشرعية على تواجدها في لبنان وتمكنت من ذلك بطريقة او بأخرى، ومن هنا يمكن القول ان تواجدها مر بمراحل ثلاث وكانت اغلبها شرعية وتمثلت تلك المراحل بـ:

١- التدخل الشرعي الاول وجاء بناءاً على استدعاء المسؤولين والقيادات المسيحية للقوات السورية بغية منع التقسيم وحماية المقاومة الفلسطينية. وقد اضيف عليها شرعية اضافية عندما شاركت مع قوات الردع العربية في اواخر عام ١٩٧٨.

٢- التدخل الثاني الذي جاء لإنقاذ بيروت وطرابلس من الاقتتال الداخلي في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧، وجاء ذلك بناءاً على استنجاد قيادات لبنانية رسمية في المدينتين، وعللت القوات السورية تدخلها بمنع الاقتتال بين اللبنانيين وحماية المواطنين.

٣- التدخل الثالث الذي جاء بناءاً على دعوة رسمية وبرعاية عربية تنفيذاً لاتفاق الطائف عام ١٩٨٩[*]، وعلل التدخل لمساعدة الدولة اللبنانية على استعادة سيادتها وبسط سيطرتها وتأمين الاصلاحات السياسية.[٦٦]

ثانياً- الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

كانت من نتائج حرب حزيران عام ١٩٦٧، هزيمة العرب امام اسرائيل، واخراج المنظمات الفلسطينية المسلحة من الاردن عام ١٩٧٠[*]، ومن خلال ذلك اصبح لبنان المنطلق الرئيس للعمل العسكري الفلسطيني ضد اسرائيل، الامر الذي ترتب عليه ردود فعل عسكرية اسرائيلية باتجاه الاراضي اللبنانية واللبنانيين بين الحين والاخر.[٦٧]

وقد مارست اسرائيل المزيد من الضغط العسكري على لبنان لكي تدفع الحكومة اللبنانية الى التخلص من الوجود الفلسطيني العسكري، وقد حاول الجيش اللبناني القضاء على النشاطات الفلسطينية العسكرية في جنوب لبنان ولكنه فشل في ذلك بسبب دعم الطوائف الاسلامية السنية والشيعية للفلسطينيين الذين حصلوا ايضاً على دعم اليسار اللبناني ومجموعات من المسيحيين الارثودوكس.[٦٨]

وعندما اندلعت الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ خلفت وراءها ازدواج السلطات داخل لبنان مابين لبنانية وسورية وفلسطينية رسمية وغير رسمية، وكانت احد اسباب افتقار الحياة العامة الى الاستقرار والهدوء، واصبحت العاصمة بيروت نهباً للاشتباكات اليومية بين الاحزاب والتنظيمات المسلحة، ومن هنا استغلت اسرائيل الانفلات الامني وتعدد السطات واخذت بالتفكير جدياً باجتياح لبنان واحتلال جزءاً من أراضيه.[٦٩]

وفي بداية حرب السنتين في لبنان عام ١٩٧٥- ١٩٧٦ ساد اعتقاد لدى بعض زعماء الموارنة ان اليهود والمسيحيين في هذه المنطقة يواجهون وحدة المصير ازاء عدو واحد لهم يتمثل بالأكثرية العربية المسلحة، ومن هنا ساد رأي وراج بين هؤلاء بانه ينبغي على الاقلية اليهودية والمسيحية من التحالف من اجل البقاء وفي مختلف المجالات، ولم يجد بعض الموارنة اي حرج من ان يطلبوا من اسرائيل المساعدة العسكرية لمقاتلة (العدو المشترك).[٧٠]

بدأ التدخل الاسرائيلي في لبنان مع اجتياح الجنوب في آذار عام ١٩٧٨، وكان يتخذ صورة الحرب المنظمة وتميز بالعمليات النوعية، فقد بدأت القوات الاسرائيلية بتنفيذ عملية الاجتياح تحت تسمية عملية الليطاني، وكان هدفه طرد الفلسطينيين من جنوب لبنان والاستحواذ على مياه نهر الليطاني اللبناني باتجاه اسرائيل واقامة حزام امني لحماية المستوطنات الاسرائيلية الشمالية.[٧١]

وقد كان للغزو الاسرائيلي للجنوب اللبناني عام ١٩٧٨ دوافع عديدة يمكن حصرها ب:

١- دوافع المياه: التي عدت على رأس قائمة الاهتمام الاسرائيلي وكانت تهدف الى السيطرة والتحكم بنهر الليطاني.
٢- الدافع الاستراتيجي: وتمثل بتأمين حدود منيعة لدولة اسرائيل تكفل لها الثبات في وجه محالات المقاومة الفلسطينية من جهة وتميز بمميزات استراتيجية تسمح لها بالانقضاض والتوسع من جهة ثانية[٧٢].

وبعد فشل عملية الليطاني في تحقيق الاهداف الاسرائيلية على الرغم من احتلال القوات الاسرائيلية اجزاءاً واسعة من الاراضي اللبنانية تحت مسمى (دولة لبنان الحر)، انطلقت اسرائيل في تنفيذ خطة اوسع واكبر لتحقيق اهدافها، فبدأ الإعداد لعملية عسكرية كبيرة تكون

كاملة لضرب القوى الفلسطينية واللبنانية ولا خراج لبنان من دائرة الصراع العربي – الاسرائيلي من خلال تمكين قوى اليمين اللبناني من السيطرة على السلطة تمهيداً لتوقيع صلح منفرد بين لبنان واسرائيل(٧٣).

ومن هنا فقد مر الاحتلال الاسرائيلي للبنان بمرحلتين تمثلت الاولى بالاجتياح الذي وقع في عام ١٩٧٨ تحت مسمى عملية الليطاني، والثانية في عام ١٩٨٢ تحت تسمية عملية السلام للجليل(٧٤).

ومع مطلع الثمانينات تصاعدت حدة الحرب الاهلية في لبنان، ولم يبق امام المسيحيين اي خيار سوى التمهيد لادخال اسرائيل، وبالفعل قاموا بتمهيد ذلك من خلال قائد القوات اللبنانية بشير الجميل(*) والايعاز لوزير الدفاع الاسرائيلي "اريل شارون" للبدأ بغزو لبنان وتدمير البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالفعل اجتاحت اسرائيل لبنان عام ١٩٨٢ وامنت انتخابات ذلك العام بغية تنصيب بشير الجميل رئيساً للبنان(٧٥).

وهناك من يرى ان الاحتلال الاسرائيلي للبنان لم يكن احتلالاً عسكرياً فحسب، وانما مشروعاً سياسياً كان الغرض منه فرض معاهدة سلام مع لبنان بعد تنصيب بشير الجميل الذي دعموه في البداية، ووعدوه بإيصاله الى سدة الحكم وفي المقابل قيام الاخير بتوقيع معاهدة سلام على غرار مصر والاردن(٧٦).

بدأ الاجتياح الاسرائيلي للبنان في ٤–٥ حزيران عام ١٩٨٢ بعمليات قصف جوي وبري لجنوب لبنان وتحديداً للمركز الرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، ومواقع اخرى يوجد فيها الفلسطينيون، وردت المقاومة الفلسطينية بقصف شمال اسرائيل، وفي ٦ حزيران اعلنت الحكومة الاسرائيلية ان قواتها المسلحة تنفذ عملية (السلام للجليل) لإقامة منطقة منزوعة السلاح بعمق ٤٠ كم. (٧٧)

والجدير بالذكر ان القوات الاسرائيلية تقدمت بسرعة فائقة يوم ٦ حزيران وبدون اية مواجهة الى مشارف بيروت محاصرة بذلك عاصمة لبنان(٧٨)، واعلنت ان الهدف من هجومها على بيروت هو اخراج الفدائيين الفلسطينيين من العاصمة وابعاد الخطر عن الحدود والحصول

على عمق استراتيجي في لبنان مماثل لذلك العمق الذي حصلت عليه في معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩[٧٩].

طرحت اسرائيل في ١١ تشرين الاول عام ١٩٨٢ مشروعاً لمفاوضات شاملة مع لبنان، يتكون من خمسة فصول تحمل اسم (معاهدة أمنيّة مع لبنان) تتبناها الولايات المتحدة الامريكية وتكون شاهدة عليها او موقعة عليها كطرف ثالث، وتضمنت تلك المعاهدة:

١– انهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل.

٢– تكون المفاوضات في اطار اتفاق سياسي وترتيبات امنية في الجنوب.

٣– بقاء وجود القوات الاسرائيلية او انسحابها بالتزامن مع القوات السورية[٨٠].

ونتيجة لتلك المعاهدة ظلت القوات الاسرائيلية محتلة للجنوب اللبناني حتى عام ٢٠٠٠ اذ تم انسحابها بسبب زيادة المقاومة في الجنوب اللبناني.

المبحث الثالث

موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الاهلية وتداعياتها

حضيت الحرب الاهلية اللبنانية باهتمام المملكة العربية السعودية منذ اندلاعها وظهر ذلك من خلال التصريحات والمشاركات في القمم العربية، وكانت للوساطة التي قامت بها المملكة اثراً واضحاً في التقليل من حدة الحرب الاهلية بين الحين والآخر، وفي الوقت نفسه تباينت مواقف المملكة العربية السعودية تجاه التداعيات التي افرزتها الحرب بين القبول والرفض، وسيأتي هذا المبحث لبيان موقف المملكة العربية السعودية من الحرب الاهلية في المطلب الاول وموقفها من تداعيات تلك الحرب في المطلب الثاني.

المطلب الاول: الموقف السعودي من الحرب الاهلية.

بدأ اهتمام المملكة العربية السعودية بالحرب الاهلية منذ اندلاعها، إلا أن حساسية الحرب وتعدد اطرافها فضلاً عن مسبباتها جعلت المملكة تتعامل مع مجرياتها بحذر، فكان الصمت السعودي سمة رئيسة في الاشهر الاولى من اندلا ع الحرب، واستمر ذلك الصمت

حتى نوفمبر عام ١٩٧٥ عندما صرح الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥ ـ ١٩٨٢) ملك المملكة العربية السعودية ودعا الى وقف اطلاق النار بين الفرقاء اللبنانيين، وتلاه نداء آخر لولي العهد الامير فهد بن عبد العزيز بوقف اراقة الدماء والايحاء بتأييد وساطة سوريا ووساطة جامعة الدول العربية بوصفهما مؤثرين في الساحة اللبنانية بحكم الجوار الجغرافي لسوريا والجهة العربية المحايدة والمؤثرة لجامعة الدول العربية. [٨١]

وهناك من يرى ان التحركات الدبلوماسية السعودية منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٩ مرت بمراحل ثلاث الاولى مرحلة ما قبل عام ١٩٨٢ وتركز على دعم الشرعية اللبنانية ووحدة لبنان ارضاً وشعباً، و رفض دعوات تقسيمه، وتقديم المساعدات الاقتصادية والانسانية المتمثلة بالدعم المادي والمعنوي فضلاً عن المشاركة في المؤتمرات والقمم العربية، في حين تمثلت الثانية بمرحلة ما بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ونمو الاصولية الشيعية المتأثرة بالثورة الايرانية، وفي هذه المرحلة خشيت المملكة السعودية من ان تؤثر تلك التحولات في لبنان على الاستقرار الاقليمي ومن ثم امن الخليج وامنها القومي فعمدت على تكثيف مبادراتها السلمية للتوفيق بين اللبنانيين وانهاء الحرب، اما المرحلة الثالثة فكانت تتمثل بمرحلة الطائف التي جاءت نتيجة تداعيات الانتخابات الرئاسية في لبنان في ايلول عام ١٩٨٨ وحدوث قتال كان الاشد منذ اندلاع الحرب فتوجب على المملكة ايجاد مبادرة فعالة للوصول الى حالة السلم في لبنان[٨٢].

بدأ التحرك الفعلي للمملكة العربية السعودية في الحرب الاهلية اللبنانية في تشرين الاول عام ١٩٧٥، فقد اكدت باستمرار حرصها على سيادة لبنان وسلامة اراضيه ودعت اللبنانيين الى ان يلتفوا حول بعضهم ويحلوا مشاكلهم بأنفسهم[٨٣]، وظهر نشاطها بوضوح من خلال حضورها المتميز في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد في القاهرة في تشرين الاول عام ١٩٧٥[٨٤]، فاقترح وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن عبد العزيز تشكيل لجنة رباعية من وزراء خارجية كل من لبنان والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والامين العام لجامعة الدولة العربية لبلورة المقترحات التي ترد من رؤساء الوفود العربية التي تصب في حلحلة الازمة اللبنانية[٨٥]، واصدرت مع بقية الدول العربية باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية

وسوريا بياناً مشتركاً بالعمل على الحفاظ على سلامة لبنان ووحدة اراضيه ودعم الحكومة اللبنانية في اجراءاتها لوقف اراقة الدماء(٨٦).

وعندما احتدمت الازمة اللبنانية في أواسط عام ١٩٧٦ سعت المملكة للتقريب بين اطراف النزاع كافة، اذ قدرت ان المصالحة السورية المصرية تعد من اهم مداخل تسوية الازمة اللبنانية بوصف الدولتين تمتازان بثقلهما في المنطقة وتأثيرهما على الداخل اللبناني(٨٧).

ومع التسارع الدرامي للأحداث كان القرار ان تبدأ السعودية الوساطة بنفسها، وعلى الرغم من تمكنها بعد معاناة من التوصل الى قرار بوقف اطلاق النار المبدئي والدخول في اجراءات المصالحة الوطنية، الا ان وساطتها لم يكتب لها الاستمرار في النجاح، لأن المقومات الموضوعية لتلك المصالحة لم تكن متوافرة، الامر الذي ادى الى اندلاع الحرب مرة ثانية في اواخر عام ١٩٧٦(٨٨).

ونتيجة لذلك دعت المملكة الى قمة عربية مصغرة في الرياض للفترة ١٦-١٨ تشرين الأول عام ١٩٧٦ ضمت كل من مصر وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والكويت فضلاً عن السعودية(٨٩)، وبالفعل استجابت الدول لدعوة الملك خالد بن عبد العزيز، وتم عقد القمة السداسية في دورة غير عادية شارك فيها كل من الرؤساء محمد انور السادات وحافظ الاسد والياس سركيس (١٩٧٦-١٩٨٢) وياسر عرفات وصباح السالم الصباح وخالد بن عبد العزيز، وتم بحث الازمة اللبنانية ودراسة وسائل حلها والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان ودعوة اطراف النزاع الى اللجوء الى الحوار بدلاً عن القتال، واتخذت القمة السداسية جملة من القرارات كان اهمها.

١- وقف اطلاق النار وانهاء القتال في كافة الاراضي اللبنانية ومن قبل جميع الاطراف بصورة نهائية اعتباراً من الساعة السادسة من يوم ٢١/ ١٩٧٦ تشرين الاول.
٢- تعزيز قوات الامن العربية الموجودة في لبنان لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان بأمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً على ان تكون في حدود (٣٠٠٠٠) مقاتل(٩٠).

ان الاجراءات السعودية تلك كانت تصب في اتجاه استمرار وساطتها المباشرة، وعبرت عن نفسها في تلك الاستضافة التي وضعت اولى مراحل حل الازمة اللبنانية[٩١].

وقد تلا الاجتماع السداسي اجتماع للقمة العربية العادية في دورتها الثامنة بحضور ملوك ورؤساء الدول العربية في الجامعة العربية في القاهرة، وتم تأييد القرارات التي اتخذت في القمة السداسية في الرياض، والمصادقة على بيانها الختامي وقراراتها وملحقها الصادر في ١٨ تشرين الاول عام ١٩٧٦[٩٢]. ومن هنا كان اجتماع قمة الجامعة العربية فرصة لاضفاء الشرعية العربية على نتائج القمة السداسية، وكان ذلك يمثل نجاحاً للدبلوماسية السعودية في استضافة رؤساء الدول التي عجزت الدول العربية والاجنبية في تحقيقه خلال العام ١٩٧٥-١٩٧٦[٩٣].

بدأ التنفيذ الفعلي لقرارات القمة السداسية المصادق عليها من القمة العربية بتشكيل قوة الردع العربية للإشراف على وقف اطلاق النار[٩٤]، وبالفعل تشكلت قوة الردع من (٣٠٠٠٠) مقاتل كان عمادها القوات السورية الموجودة في لبنان، اذ مثلت تلك القوات خمس وعشرون ألف مقاتل سوري فضلاً عن خمسة آلاف مقاتل جاؤوا من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة واليمن الشمالي فضلاً عن السودان وليبيا، في حين ابعدت بقية الدول نفسها عن المهمة[٩٥]، وتجدر الاشارة الى ان المملكة العربية السعودية قامت بدفع جميع نفقات تلك القوات الى الجامعة العربية[٩٦].

وبحسب قرار القمة العربية وضعت قوات الردع بأمرة رئيس الجمهورية اللبنانية الياس سركيس، وتم تشكيل لجنة ممثلة بالمملكة العربية السعودية ومصر وسوريا والكويت لمساعدته في تنفيذ قرارات القمة واعادة الامن الى لبنان، الا ان تلك اللجنة واجهت صعوبات كبيرة كان اهمها غياب القرار الفاصل لدى الرئيس سركيس من جهة ومناورات منظمة التحرير الفلسطينية من جهة اخرى، الامر الذي ادى الى تعطيل اعمال اللجنة[٩٧].

ونتيجة للتطورات على الساحة اللبنانية ولاسيما اشتداد الازمة بين مليشيات الجبهة اللبنانية والقوات السورية على اثر الاجتياح الاسرائيلي في ايلول عام ١٩٧٨ في عملية الليطاني واعلان سركيس عن عزمه على الاستقالة فعلت المملكة العربية السعودية وساطتها

فقامت بعقد مباحثات بين الاطراف المتنازعة وتوجهت بالدعوة الى وقف اطلاق النار بين الجانبين، وعلى اثر ذلك توجه الرئيس سركيس الى الرياض ودعا لعقد مؤتمر (بيت الدين) في لبنان للمدة من ١٥-١٧ تشرين الاول عام ١٩٧٨ بمشاركة وزراء الخارجية العرب(٩٨).

وفي التاسع من تشرين الاول استقبلت الرياض الرئيس الياس سركيس الذي زار المملكة من اجل وضع حد للعنف الدائر في لبنان وصرح قبيل مغادرته بيروت الى العاصمة السعودية بالقول "الكل يعلم الاهتمام الذي ابدته (المملكة) لما حصل في لبنان والذي ادى الى انعقاد مؤتمر الرياض على صعيد التنفيذ، وان نتشاور فيما ينبغي ان يتخذ ضمن الاطار العربي من اجراءات سريعة تهدف اولاً الى وضع حد للتدهور الامني في لبنان، ومعالجة المشكلات التي تعانيها والتي ادت الى تفاقم الامور وانفجارها"، واوضح سركيس ان لبنان يصر على دور ريادي للمملكة في حل الازمة اللبنانية(٩٩).

تم عقد المؤتمر في الموعد المحدد ومثل المملكة العربية وزير خارجيتها الامير سعود الفيصل، وقد نشطت المملكة من خلال وزير خارجيتها وطاقمه في اجراء مشاورات خارج قاعات المؤتمر، كان اهمها الاتصالات التي قام بها الفيصل مع الشخصيات السياسية والحزبية اللبنانية ولاسيما كامل الاسعد وعبد الله اليافي وصائب سلام وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح فضلاً عن وليد جنبلاط(١٠٠).

وفي نهاية المؤتمر صدرت مقررات شددت على عروبة لبنان ووحدته واستقلاله وانهاء المظاهر المسلحة وبناء الجيش على أساس وطني وإجراء الإصلاحات للوصول الى اتفاق وطني(١٠١).

وبين مؤتمر بيت الدين ومؤتمر القمة العربية في تونس في ٢٠و٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٩، حددت المملكة سياستها تجاه لبنان في تنفيذ مقررات مؤتمر بيت الدين وفي مقدمتها اعادة بناء الجيش على اسس وطنية وبسط السلطة اللبنانية وسيادتها على المنطقة في جنوب لبنان(١٠٢).

وعندما دعا الاب شربل قسيس عام ١٩٧٨ الى تقسيم لبنان الى كانتونات يتم بموجبها تحقيق استقلال كل طائفة دينية داخلية في مناطق حدودها، سارعت المملكة الى رفض

الدعوة، وصرح ولي العهد السعودي الامير فهد بن عبد العزيز بأن المملكة تقف ضد هذا النوع من التقسيم[١٠٣].

سجل عام ١٩٨١ تحركاً دبلوماسياً ملحوظاً من قبل المملكة العربية السعودية، اذ اتسم ذلك العام بالتوتر الداخلي في لبنان والتطورات الاقليمية[*]، الامر الذي جعل الامير فهد بن عبد العزيز يعلن عن مبادرتين لحل ازمة الشرق الاوسط، وادخال لبنان ضمن استراتيجية هاتين المبادرتين، وقد تضمنت الاولى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس مقابل دخول الاردن وفلسطين وعدد من الدول العربية المعنية في عملية السلام ابتداءاً من شهر حزيران عام ١٩٨١،[١٠٤] فيما تضمنت الثانية القضية اللبنانية التي اقترح فيها اجراء مصالحة بين الجبهة اللبنانية وسوريا ومن ثم المصالحة بين المسيحيين والمسلمين من خلال وضع تسوية مناسبة تحل محل الميثاق الوطني من خلال تقسيم السلطة بالتساوي بين الطائفتين ويعقبها اعادة انتشار الجيش السوري في لبنان وسحب الصواريخ السورية من البقاع[١٠٥].

ظلت المملكة العربية السعودية في تفاعل مع الازمة اللبنانية في حقبة الثمانينيات، وشاركت الاطراف العربية والدولية في مجالاتها لإيجاد حلول ترضي الاطراف المتنازعة، وكان لها دور في المستجدات التي شهدتها تلك الحقبة[١٠٦]، فعندما تفجر القتال الدرزي والكتائبي على اثر الانسحاب الاسرائيلي الجزئي من منطقة الشوف في ٨ ايلول عام ١٩٨٣، لم يظهر التدخل السعودي الجدي على سطح الاحداث الا بعد ثلاثة اسابيع من اندلاعها، اذ تطور القتال الى درجة من التعقيد والتداخل بين عناصر الازمة الداخلية وامتداداتها الاقليمية، الامر الذي دفع بالمملكة الى القيام بجهود الوساطة من جديد، إذ قام الامير بندر بن سلطان سفير المملكة في الولايات المتحدة الامريكية وبتكليف شخصي من الملك فهد بن عبد العزيز بالوساطة، وبعد معاناة تم التوصل الى قرار بوقف اطلاق النار واعلان الدخول في اجراءات المصالحة الوطنية[١٠٧]. الا انها لم تكن قابلة للتنفيذ الفوري ولم يكن السبب الوساطة السعودية ذاتها بل بسبب تعقيدات الازمة اللبنانية التي افرزت بدورها مجموعة من المعوقات الاساسية التي وردت حول ما اذا كان بعض الفرقاء اللبنانيين يعدون ان قبول وقف اطلاق النار

من قبيل الهدنة بين المتحاربين استعداداً لجولة اخرى ام لا، ولم يكد ينفذ وقت اطلاق النار حتى طُرحت بعض التبريرات ذات الطابع الاجرائي في ظاهرها، كمكان انعقاد المؤتمر والعناصر التي سوف تشارك فيه، ولكنها في الحقيقة تعبر عن نوع من التهرب الفعلي من الوساطة السعودية(١٠٨).

وعندما عقد مؤتمر جنيف للفترة من ١–٤ تشرين الثاني عام ١٩٨٣ بين الفرقاء اللبنانيين، كانت المملكة راعية لهذا المؤتمر وبصفة مراقب فبعث الملك فهد بن عبد العزيز (١٩٨٢–٢٠٠٥) الى المؤتمرين يطالبهم بمعالجة الخلافات بالحكمة ويدعوهم لإيجاد معايير للتوازن بين الطوائف وتساوي الفرص للجميع، وقد عبرت المناشدة السعودية عن رغبتها في رؤية نهاية حقيقية للازمة اللبنانية، الا انها لم تجد اصداء ايجابية كافية لدى القادة اللبنانيين المجتمعين في جنيف، اذ سرعان ما حصلت مشاحنات بين الجبهة اللبنانية وحلفاء سوريا حول شرعية الوجود السوري، وحول هوية لبنان وانتمائه، وهكذا انتهى المؤتمر دون نتائج تذكر(١٠٩).

وامام تجارب عدة للأطراف المعنية بالأزمة، واقرار اللجنة السداسية بفشلها، واخفاق كل المساعي والنداءات في تحقيق وقف اطلاق النار كان لابد للقمة العربية ان تعقد مؤتمراً طارئاً، وبالفعل عقدت القمة مؤتمرها في الدار البيضاء في المغرب للفترة من ٢٣–٢٦ آيار عام ١٩٨٩، وصدرت عنها مقررات اكدت على عروبة لبنان ووحدة اراضيه، وعلى المسؤولية العربية العامة تجاه الوضع في لبنان، وطالبت الاطراف اللبنانية كافة باحترام وقف اطلاق النار(١١٠).

وتجدر الاشارة الى ان اهم قرار صدر عن الجامعة العربية في تلك القمة تشكيل لجنة عربية ثلاثية عليا من ملك العربية السعودية والمغرب والرئيس الجزائري وتم تعيين الامين العام المساعد للجامعة العربية الاخضر الابراهيمي ممثلاً عنها(١١١).

وسرعان ماتشكلت اللجنة الثلاثية العليا من الملك فهد بن عبد العزيز والملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد(١١٢). وقد واجهت اللجنة صعوبات كبيرة في اعمالها واتصالاتها في بداية الامر وكادت أن تصل الى عدم بلوغ الغاية المنشودة بسبب تضارب

المواقف بين الاطراف اللبنانية ، فضلاً عن تدهور الوضع الامني، الا ان مطالبات لبنانية وعربية ودولية شجعتها على الاستمرار في مساعيها[١١٣].

وقد نشطت اللجنة عبر مندوبها، الاخضر الابراهيمي وقامت بوضع الخطوط العريضة لوثيقة الوفاق، فقد اعلنت اللجنة في ١٥ ايلول عام ١٩٨٩ في بيان اصدرته عن خطة من سبع نقاط تدعو الى وقف فوري وشامل لأطلاق النار، وفك الحصار، وفتح مطار بيروت، وتأليف لجنة امنية للإشراف على وقف القتال ومراقبة الشواطئ ودعوة النواب اللبنانيين الى الاجتماع في ٣٠ ايلول لبدء مسيرة الاصلاح، كما حددت سنتين لانسحاب الجيش السوري جزئياً من البقاع، لكنها ربطت سريان هذه المهلة بالشروط السورية المتمثلة بانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة اتحاد وطني واقرار الاصلاحات السياسية دستورياً وحل المليشيات[١١٤].

بدأ الابراهيمي مهمته في اقناع الاطراف اللبنانية ببنود الوثيقة وكان الجزء الاصعب الذي بدأ فيه اقناع العماد ميشيل عون قائد القوات اللبنانية بمشاركة النواب المقيمين بالمنطقة الواقعة تحت سيطرته في المؤتمر المزمع عقده في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية، وتمكن من اقناع العماد عون بمشاركة النواب في مؤتمر الطائف[١١٥]، وفي المقابل توجه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل الى دمشق واجتمع مع الرئيس السوري لدعم مهمة الابراهيمي[١١٦].

وفي الوقت نفسه اصدرت اللجنة بياناً تقول فيه "ان عملها يرمي الى مساعدة الشعب اللبناني في اعادة الحياة لكل مؤسساته الدستورية وادخال التعديلات المطلوبة على المجتمع اللبناني الذي سيشهده والتي من شأنها تمكين الدولة اللبنانية من جمع كل ابنائها في اطار جو ديمقراطي وعادل"[١١٧]. واكدت ان "الوفاق الوطني يمر حتماً عبر الحوار الوطني، وانها ترى من الضروري ان تتوقف فوراً كل اعمال العنف بين الاشقاء بجميع اشكالها، واينما حدثت" واكدت على التعاون بين ابناء لبنان الذين سيبقون من البداية وحتى النهاية صانعي انبعاث بلادهم وطالبت الاسرة العربية تقديم المساعدة الأساسية لإنجاح مهمة اللجنة[١١٨].

ونتيجة لجهود اللجنة الثلاثية بشكل عام وجهود المملكة العربية السعودية بشكل خاص انعقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس النواب اللبناني للفترة من ٣٠ ايلول وحتى ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٨٩ في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية(١١٩). وشارك فيه اثنان وستون نائباً من اصل ثلاثة وسبعون (النواب الاحياء) اذ اعتذر احدى عشر نائباً(١٢٠)، كما شارك في المؤتمر مختلف الفاعليات اللبنانية في الوسطين الاسلامي والمسيحي(١٢١). وقد اعلن وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل منذ اليوم الاول "ان الفشل ممنوع"(١٢٢).

طرح وزير الخارجية السعودي على المجتمعين في بداية الاجتماع في مدينة الطائف مشروع اتفاق يتألف من ثلاثة عناوين رئيسة تتمثل بوقف الحرب، والاصلاحات السياسية، والعلاقات المميزة مع سوريا(١٢٣).

استمرت اللقاءات والاتصالات في قصر المؤتمرات بالطائف فترة ٢٣ يوماً متتالية، وتم فيها مناقشة وثيقة الميثاق الوطني، وادخل عليها ماتم ادخاله من تعديلات، وقد تخلل تلك اللقاءات احدى عشرة جولة مرت خلالها في كثير من الاحيان "بمأزق" وطريق مسدود، الامر الذي اقتضى جهوداً مضنية بذلها وزير الخارجية السعودي في بلوغ التقارب واقرار وثيقة الوفاق الوطني(١٢٤).

ان طبيعة الازمة اللبنانية والمناقشات الحادة بين النواب، وتضارب المصالح والتيارات السياسية والطائفية، دعت الملك فهد بن عبد العزيز ووزير خارجيته للتوسط باستمرار لإيجاد الجوامع المشتركة بين النواب اللبنانيين ومن ثم اقرار وثيقة الوفاق الوطني او ماسمي بوثيقة الطائف(١٢٥).

وفي ٢٢ تشرين الاول عام ١٩٨٩ انتهت الجولة الحادية عشرة من الاجتماع النيابي اللبناني في الطائف، وتصاعد (الدخان الابيض) من قصر المؤتمرات، اذ وافق اللبنانيون باكثرية ٥٨ صوتاً على مشروع الوثيقة العربية معدلاً، والتي سميت بـ(وثيقة الوفاق الوطني اللبناني)(١٢٦).

وجاءت الجلسة الختامية في يوم ٢٢ تشرين الاول ١٩٨٩، اذ ابتدأها الملك فهد بن عبد العزيز بكلمته باسم اللجنة الثلاثية العربية القاها نيابة عنه وزير الخارجية الامير سعود

الفيصل[١٢٧]، واشار خلال كلمته الى الجهود الكبيرة التي بذلها النواب اللبنانيون اثناء مناقشة وثيقة الوفاق الوطني، وقدم التهاني الى الشعب اللبناني[١٢٨].

وقد تمت المصادقة على وثيقة الوفاق الوطني في الجلسة النيابية المنعقدة في مدينة القليعات اللبنانية في ٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٩ وفقاً لمقتضيات الوثيقة، وتم تعديل النص الدستوري في ٢١ ايلول عام ١٩٩٠[١٢٩].

وعلى الرغم من مصادقة مجلس النواب على وثيقة الوفاق الوطني إلاّ ان هذا الاتفاق ظل سياسياً لأنه لم يصدر عن رئيس الدولة ولم ينشر في الجريدة الرسمية، ولهذا اصدر المجلس النيابي القانون المرقم ١٨ بتاريخ ٢١ ايلول عام ١٩٩٠ القاضي بتعديل الدستور اللبناني الصادر بتاريخ ٢٣ آيار عام ١٩٢٦، وفي ٢١ ايلول عام ١٩٩٠ صادق الرئيس اللبناني الياس الهراوي (١٩٨٩–١٩٩٨) على التعديلات التي ادخلت على الدستور والتي قلصت من صلاحيات رأس الدولة. واعلن قيام الجمهورية الثانية[١٣٠].

مما تقدم نخلص الى القول ان للمملكة العربية السعودية دوراً بارزاً وفاعلاً في مؤتمر الطائف، بتوفير سبل النجاح باتصالاته المكثفة على مختلف الصد اللبنانية والعربية والدولية، وهو المؤتمر الذي ادى الى انطلاقة لبنان مجدداً، من حالة الحرب والدمار الى حالة البناء والاعمار[١٣١].

المطلب الثاني: الموقف السعودي من تداعيات الحرب الاهلية اللبنانية.

لم تكتف المملكة العربية السعودية بوساطتها ومواقفها تجاه الحرب الاهلية التي عصفت بلبنان، بل كانت على تماس مع التداعيات التي افرزتها تلك الحرب، ولاسيما التدخل السوري في لبنان والذي بدأ عام ١٩٧٦ كما سبق الذكر واستمر حتى عام ٢٠٠٤ والاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠٠٠، ومن هنا سيأتي هذا المطلب لتسليط الضوء على الموقف السعودي من تلك التداعيات.

اولاً: الموقف السعودي من التدخل السوري في لبنان

اختلفت مواقف المملكة العربية السعودية من التدخل السوري في لبنان، وارتبطت تلك المواقف بمراحل الحرب الاهلية اللبنانية وتطورها، فقد اعربت المملكة بعد اجتماع وزراء الخارجية العرب في تشرين الاول عام **١٩٧٥** عن رفضها لأي تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية، وقد توضح ذلك في التصريح الذي ادلى به ولي العهد الامير فهد بن عبد العزيز في **٥** كانون الاول عام **١٩٧٥** قائلاً "ان القضية اللبنانية لا يمكن ان تحل الا من داخل لبنان، ورجالات لبنان يدركون ان وحدة الصف فيما بينهم من الامور التي يجب المحافظة عليها ولا احد يقبل بتقسيم لبنان"(١٣٢).

وعندما بدأت الوساطة السورية في لبنان عام **١٩٧٥** كانت المملكة اكثر اقتناعاً بقدرة سوريا على الامساك بالأمور في لبنان ووقف العنف الدامي فيه(١٣٣). وعلى الرغم من معارضتها للتدخل الخارجي في شؤون لبنان، الا ان تفاقم الازمة جعلها اكثر قناعة بقدرة سوريا على تهدئة الوضع في لبنان، وادراكاً منها لحساسية السوريين اتجاه المبادرات العربية والدولية وشدة التناقضات العربية – العربية، لم تناوئ الوساطة السورية في لبنان، اخذت مصالحها بعين الاعتبار(١٣٤)، لذا تحفظت المملكة على الوساطة السورية في الساحة اللبنانية للحفاظ على مصالح دمشق في لبنان، واكتفت بتقديم النصائح والتفاوض معها لايجاد افضل الحلول للقضية اللبنانية، وابدى السوريون تعاوناً ملحوظاً مع المبادرات السعودية لانسجامها مع مخططاتهم وسياستهم(١٣٥).

وفي اواخر عام **١٩٧٥** زار الملك السعودي خالد بن عبد العزيز دمشق وتباحث مع الرئيس السوري حافظ الاسد حول كيفية اعادة السلام الى لبنان(١٣٦).

وعندما انبثقت الوثيقة الدستورية برعاية سوريا في **١٤** شباط عام **١٩٧٦**، قامت الحكومة السعودية بتأييدها، وقد اشاد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل بالجهود التي تبذلها سوريا لتسوية النزاع في لبنان، واعلن ان السعودية لن توافق على تقسيم لبنان(١٣٧).

ومع بداية التدخل العسكري السوري في لبنان في ١ حزيران عام ١٩٧٦ لم تتفاجأ المملكة العربية السعودية بتلك الخطوة، ولم يصدر عنها اي تصريح او موقف متشنج ازاء ما كان يدور حينها في لبنان(١٣٨).

وفي الوقت الذي ازدادت الضغوط العربية بشكل كبير حيال حجم التدخل السوري المنفرد، وبات غير مقبولاً من اغلبية الحكومات العربية ان لم نقل كلها، وبات يشكل مصدر قلق بالنسبة لها، ايقنت المملكة العربية السعودية بأن الصراع على الزعامة بين سوريا ومصر سينعكس في احد وجوهه صراعاً عنيفاً في لبنان وسيؤدي الى استمرار عملية التشرذم والاستقطاب داخل الوطن العربي، لذلك حاولت المملكة جاهدة في سبيل الوصول الى مصالحة سورية مصرية كي يسمح للجميع باستئناف عملية السلام في الشرق الاوسط، وهذا الامر يقضي حتماً بوقف القتال المستمر في لبنان من دون ان تحقق سوريا او مصر نصراً حاسماً هناك، لذا بدأت المملكة بالضغط على الحكومة السورية بوجوب المشاركة في مؤتمر قمة الرياض، وهددت بسحب قواتها المرابطة في جبهة الجولان والاردن(١٣٩)، فضلاً عن قطع ماكانت تقدمه لها من دعم سياسي ومادي(١٤٠).

وعلى اثر تجدد الاشتباكات بين الجيش السوري وقوات المقاومة الفلسطينية المتحالفة مع الحركة الوطنية اللبنانية، دعت المملكة العربية السعودية في ١٥ تشرين الاول عام ١٩٧٦ الى عقد قمة عربية سداسية في الرياض، وقد عارضت سوريا عقد هذه القمة في بداية الامر لكنها سرعان ما رضخت نتيجة للضغوط الدولية(١٤١).

وقد كان من اهم قرارات القمة السداسية في الرياض، قرار تحويل قوات الامن العربية الى قوات ردع عربية تتألف من (٣٠٠٠٠) مقاتل كما سبق لذكر، يتألف الجزء الاكبر منها من القوات السورية الموجودة اصلاً في لبنان وزيادة عددها من (٢١٠٠٠) الى (٢٥٠٠٠) مقاتل(١٤٢).

وعلى اثر التطورات التي اعقبت الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨، واندلاع القتال بين مليشيات الجبهة اللبنانية والقوات السورية، سارعت المملكة العربية السعودية الى القيام بوساطتها واقترحت عقد قمة عاجلة للنظر فيما يمكن القيام به لوقف القتال الدائر في

لبنان، وقد توجت تلك المساعي بانعقاد مؤتمر (بيت الدين) في الفترة من ١٥ الى ١٧ تشرين الاول عام ١٩٧٨ والذي تم بموجبه اقناع سوريا من قبل وزير الخارجية السعودية بسحب قواتها من بيروت الشرقية واستبدالها بوحدات من الجيش السعودي[١٤٣].

وعندما جرت المواجهات بين مليشيات الجبهة اللبنانية والقوات السورية في معركة (زحلة) في مطلع نيسان عام ١٩٨١، اعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها البالغ حيال هذه المواجهات الدامية التي جرت بين الاخوة الاشقاء على ارض لبنان، وناشدت قادة لبنان وزعمائه التصرف بحكمة وتغليب المصلحة العربية العليا قبل اي اعتبار[١٤٤].

وقد اثبتت معركة زحلة وازمة الصواريخ السورية التي تلتها الدور التوفيقي للمملكة العربية السعودية وثوابتها تجاه لبنان[١٤٥]، فعلى اثر مناشدة البطريرك الماروني مار انطونيوس بطرس خريش للملك السعودي خالد بن عبد العزيز في ٣ نيسان عام ١٩٨١ بالتدخل لرفع الحصار السوري عن القوات اللبنانية في زحلة، نشطت المملكة العربية السعودية فحققت وقفاً للمعارك ورفعت الحصار عن المدينة واعلنت دعمها للشرعية اللبنانية، وقد ربطت تفعيل مبادراتها في لبنان بقيام قادة الجبهة اللبنانية بإصدار بيان بقطع علاقاتهم مع اسرائيل ليتسنى للمملكة مواصلة مساعيها لاقناع سوريا ودفعها الى تهدئة النزاع مع القوات اللبنانية[١٤٦].

ان الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في سبيل انهاء مأساة زحلة اثمرت في ٣٠ حزيران عام ١٩٨١ من خلال أقناع السوريين بقبول انتشار عناصر قوة الامن الداخلي اللبناني، وخروج مقاتلي القوات اللبنانية من المدينة بأسلحتهم الخفيفة بعد ان سلموا اسلحتهم الثقيلة الى القوات السورية وبمراقبة سعودية[١٤٧].

وعندما تقرر تشكيل اللجنة الثلاثية العربية حاولت سوريا ان تكون ضمن هذه اللجنة، الا ان العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز رفض المشاركة السورية في اللجنة الثلاثية، اذ كان تقديره ان سوريا تعد طرفاً من اطراف الصراع الدائر في لبنان، مشيراً الى ان مشاركة سوريا قد تعقد الامور في التوصل الى الحل المنشود في ايقاف الحرب الاهلية[١٤٨].

وعندما وضع الميثاق الوطني، اشارت احدى فقراته الى اخراج القوات السورية من لبنان خلال مدة عامين، الامر الذي ادى الى امتعاض سوريا وسبب في تصعيد عسكري، ونتيجة

لذلك اعلنت اللجنة الثلاثية تعديل الفقرة وتكليف الدول العربية لرعاية وانجاز وتنفيذ اتفاق مستقبلي بين سوريا ولبنان لتحديد مدة وجود القوات السورية[١٤٩].

وهناك من يرى ان جوهر اتفاق الطائف تنظيمياً كان لتقاسم النفوذ على لبنان بين المملكة العربية السعودية وسوريا، وكانت سمة ذلك التقاسم تتمثل بالتداخل، فسوريا تتولى السيطرة الميدانية على لبنان، وتوفر المملكة العربية السعودية التمويل والتغطية السياسية والاقليمية والدولية لتلك السيطرة، وكان رفيق الحريري اللبناني – السعودي هو نقطة تقاطع الدورين السعودي واللبناني وظل يمثل نقطة التقاطع حتى اغتياله في عام ٢٠٠٥، لتبدأ مرحلة انهيار ذلك التقاسم وبداية ازمة جديدة في لبنان. [١٥٠]

ثانياً: الموقف السعودي من الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

حاولت المملكة السعودية ان تتعامل مع التطور الجديد والمتمثل بالاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢ بشيء من الدبلوماسية، فعندما بدأ الاجتياح في عملية الليطاني عام ١٩٧٨ بادرت المملكة العربية السعودية باستنكار الاجتياح الاسرائيلي للجنوب اللبناني، واعلن ذلك في بيان اصدره الديوان الملكي السعودي حول الاجتياح العسكري فقد اكد البيان على "ان هذا العمل جاء كرد فعل انتقامية لما قامت به فئة من الفدائيين الفلسطينيين الذين سلبت اسرائيل وطنهم" وناشد البيان الضمير العالمي لإيقاف العدوان[١٥١].

وفي ٨ آب عام ١٩٨١ طرحت المملكة مبادرة سلام لحل ازمة الشرق الاوسط وسميت بمشروع الامير فهد، واكدت فيها على حق دول المنطقة على العيش بسلام، ودعت الى انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها وانشاء دولة فلسطين وعاصمتها القدس[١٥٢].

وهناك من يرى ان السعوديين اعتقدوا ان حل ازمة الشرق الاوسط المتمثل بالقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ يعد عقدة العقد وسينعكس ايجابياً على الازمة اللبنانية والاجتياح الاسرائيلي للبنان[١٥٣].

اعلنت اسرائيل رفضها للمشروع لا نه كان يثنيها عن مخططاتها تجاه لبنان، وصرح رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن ان حكومته "مصممة على اقامة مثلث سلام بينها وبين

مصر ولبنان وعلى انهاء وجود منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وكان تحقيق هذا المخطط يتطلب اجتياح لبنان والقضاء على المقاومة الفلسطينية واخراج سوريا من لبنان وهذا ماحصل في تموز عام ١٩٨٢. [١٥٤]

وما ان وقع الاجتياح حتى بادرت المملكة باستنكاره وعدته غزواً لدولة عربية[١٥٥]، وانسجاماً مع سياستها وضعت ثقلها الدولي كله لوقف الغزو وانسحاب القوات الاسرائيلية.

وحث الملك فهد الرئيس الامريكي رونالد ريغان **Ronald Wilson Regan** (١٩٨١-١٩٨٩) على التدخل لوقف العدوان الاسرائيلي على لبنان، وقد احرج بذلك الادارة الامريكية، اذ كانت هناك ادلة كافية لدى الرياض والقاهرة لاتهام واشنطن بالاذعان لإسرائيل في اجتياحها للبنان وتدمير عاصمته او التواطئ معها على الاقل[١٥٦].

وفي الوقت نفسه نددت المملكة العربية السعودية بالعدوان والاجتياح الاسرائيلي للبنان توطيداً لأمنه واستقرره، وقد حرص الرئيس الياس سركيس ورئيس وزرائه شفيق الوزان ومفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد وبقية القيادات اللبنانية على الحصول على الدعم السعودي في مواجهة الاجتياح الاسرائيلي[١٥٧].

وفي ٨ حزيران ١٩٨٢ دعا الملك خالد بن عبد العزيز الدول الاسلامية الى توحيد صفوفها وحشد طاقاتها لمواجهة اسرائيل، ووصف في بيان اصدره بصفته رئيساً لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان العدوان الاسرائيلي على لبنان يمثل مرحلة جديدة من مراحل حرب الابادة لتحقيق اهداف اسرائيل في اغتصاب اجزاء من اراضي الامة الاسلامية وتكريس استعمارها الاستيطاني للأراضي العربية والمقدسات الاسلامية[١٥٨].

وبعد التهديد الاسرائيلي بدخول العاصمة بيروت واخراج المقاومة الفلسطينية منها بقوة السلاح حذرت المملكة من عواقب هذه العملية، فقد جاء في بيان صادر عن الديوان الملكي في الطائف وزعت نصه (وكالة الانباء السعودية الرسمية): "ان المملكة تحذر اسرائيل من الاقدام على مثل هذه الخطوة المتهورة، وتعلم ان اجتياح عاصمة دولة عربية مستقلة ذات سيادة وكيان سيبطل كل الجهود السياسية والمساعي العربية المبذولة على كل الساحات، وسيضع الامة العربية امام مسؤولياتها التاريخية، وهي ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن

اراضيها ومقدساتها بكل الطاقات والامكانيات، وان المملكة اذ تعلن ذلك تؤكد وقوفها مع شقيقاتها من الدول العربية، وتعلن تضامنها التام مع الشعبين الشقيقين اللبناني والفلسطيني، وستكون اول من يلبي الواجب"(١٥٩).

وعندما تمادت اسرائيل في عدوانها على لبنان باجتياح العاصمة بيروت سارعت الدبلوماسية السعودية مرة اخرى للضغط على واشنطن لوقف العدوان، ولاسيما حين ضرب الجيش الاسرائيلي الحصار على المقاومة الفلسطينية في غربي بيروت، وما نتج عن متابعة الوضع في لبنان عن قرب من قبل المملكة السعودية، فضلاً عن اهمية المملكة بالنسبة للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط إذ وضعت الادارة الامريكية المملكة في محور سياستها لإحلال السلام في الشرق الاوسط ولبنان من خلال ماعُرف بخطة ريغان التي اعلن عنها في ١ ايلول عام ١٩٨٢(١٦٠).

وقد استمرت المملكة العربية السعودية في رفضها للتدخل الاسرائيلي حتى ضمنت رفضها في وثيقة الطائف عام ١٩٨٩، حينما ادخلت في بنودها البند الذي نص على "تنفيذ القرار (٤٢٥) وسائر قرارات مجلس الامن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي من لبنان ازالة شاملة، واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتحرير كامل الاراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع اراضيه"(١٦١).

الخاتمة

نستنتج مما تقدم ان المملكة العربية السعودية تربطها بلبنان روابط اخوية، كانت نابعة من سياستها الخارجية القائمة على التضامن العربي، وحاولت المملكة الحفاظ على تلك العلاقات عبر تاريخ البلدين من خلال احترام سيادة لبنان واستقلاله إذ كانت لها جهود واضحة في حصول لبنان على استقلاله، فضلاً عن عدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

وعندما اندلعت الحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ واستمرت حتى عام ١٩٨٩ كانت للمملكة العربية السعودية مواقف واضحة في مجرياتها فضلاً عن تداعياتها، وتمثلت تلك المواقف بالوساطة التي قامت بها لخلق حالة من التوازن والتوافق بين الفرقاء والتأثير على

اطراف النزاع ومطالبتهم بوقف اطلاق النار باستمرار، والتأكيد على الدور العربي فضلاً عن الدعوة والمشاركة في الاجتماعات والقمم العربية التي عقدت لمناقشة وضع الحلول الناجعة لإنهاء الحرب الاهلية، واستمرت تبذل جهودها لحل الازمة حتى تكللت بانعقاد اتفاقية الطائف التي كان للملك فهد بن عبد العزيز آل سعود دور بارز فيها من خلال التوفيق والتقريب بين الفرقاء وانهاء الحرب عام ١٩٨٩.

وفي الوقت نفسه كانت للمملكة مواقف واضحة من التداعيات التي شهدتها الحرب الاهلية اللبنانية، فقد وافقت بدايةً على دخول سوريا الى لبنان وسهلت لها الشرعية من منطلق ان سوريا يمكن لها ان تضع حداً للحرب الاهلية وتؤثر في الساحة اللبنانية وتعمل على ايقاف القتال بين اللبنانيين، وكانت السعودية ترفض الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ واستنكرته وضغطت على الدول العربية والغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية للتدخل بإيقاف الاحتلال الاسرائيلي للبنان.

هوامش البحث:

(١) وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية، اتجاه الوضع السياسي اللبناني الحالي، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.MINSTRY OF FOREIGN AFFAIRS.

(*) للتفاصيل حول دخول المملكة العربية السعودية الى جامعة الدول العربية ينظر: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ – دراسة في العلاقات الدولية، ط١، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٠، ص٢٦٦.

(٢) عبد الرحمن الدهيمي: الدور الاقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجية السعودية، صحيفة الجزيرة الالكترونية، العدد ١٣٧٦٨، الاربعاء ٢٠١١/٦/٩، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.ALJAZIRAH. NEWSPAPER.P2.

(*) ولد عبد العزيز بن سعود عام ١٨٨٠ في الرياض وغادر إلى الكويت منذ صغره بسبب الصراعات السياسية، خاض معارك عديدة من أجل إعادة حكم والده وتمكن من استعادة حكمه وتوسيعه وضم العديد من الإمارات كالأحساء وشمر، وقضى على مملكة الحجاز عام ١٩٢٥، أصبح أول ملك للملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، توفي عام ١٩٥٣. عبد الله بن عزيز يوسف السبل، صفحة من تاريخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٦، سنة ١٩٨٨، ص ص ٤-٥.

(٣) الدهيمي، المصدر السابق، ص٢.

(٤) مارلين خليفة: العلاقات السعودية اللبنانية تأسست منذ عهد الملك عبد العزيز ولم تنقطع او تتبدل ولاتزال تتطور في كافة المستويات، صحيفة الرياض الالكترونية، العدد ١٨٥٠٠، في ٢٧ ايلول ٢٠١١، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع: WWW.ALRIYADH.COM

(٥) كمال محمد الشاعر: تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٨٩.

(٦) حسين عبد الله: العلاقات السعودية اللبنانية- نموذج متميز للتعاون المستمر، صحيفة المدينة الالكترونية، الاربعاء ٢٨/٧/٢٠١٠ ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.ALMADINA.COM.P1

(٧) الشاعر: المصدر السابق، ص١٨٨.

(٨) حسان حلاق: العلاقات السعودية- اللبنانية ١٩٤٣-٢٠٠٢، في كتاب مجموعة باحثين العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع

الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص١٣٥.

(٩) للمزيد حول تلك العلاقات: ينظر المصدر نفسه، ص١٣٤.

(١٠) مصطفى الحسيني: جذور الازمة اللبنانية وتعقيداتها، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨، ص١٤٥.

(*) ولد رياض الصلح عام ١٨٩٣ من اسرة استقراطية ذات تقاليد سياسية، انتخب مرات عدة في مجلس النواب اللبناني، وارتبط اسمه بالاستقلال، وشارك في وضع الميثاق الوطني اللبناني عام ١٩٤٣م، اغتيل في مطار عمان عام ١٩٤٩. هيثم عبد الحميد حسين السامرائي: التطورات السياسية في لبنان في ضوء ازمة عام ١٩٧٥ والاجتياح الصهيوني ١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد،٢٠٠٣م، ص٣٣.

(١١) حسين نهاد عبد الحميد الحائك: العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفها من قضايا المشرق العربي ١٩٤٦-١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠٠٨، ص١٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص١٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص١٩.

(*) ولد بشارة الخوري في رشميا عام ١٨٩٢، ودرس الحقوق في معهد الحقوق الفرنسي، عاد الى لبنان سنة ١٩١٩م، اسس حزب الكتلة الدستوري، وانتخب نقيباً للمحامين في بيروت سنة ١٩٣٠، تولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٤٣ كأول رئيس جمهورية في لبنان وتوفي عام ١٩٦٤م. شادي خليل ابو عيسى: رؤساء الجمهورية اللبنانية ، خفايا- وقائع- وثائق- صور، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٨، ص ٥٤-ص٥٥.

(١٥) الحائك، المصدر السابق، ص٢١.

(١٦) المصدر نفسه ، ص٢٦.

(*) ولد كميل شمعون في دير القمر عام ١٩٠٠م، ودخل معهد الحقوق للآباء اليسوعيين، ونال اجازته عام ١٩٢٣، اسس حزب الوطنيين الاحرار، انتخب نائباً ثماني مرات منذ العام ١٩٣٤ وحتى عام ١٩٧٢ وعين وزيراً سبع مرات، وتوفي سنة ١٩٨٧، ابو عيسى: المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤.

(١٧) حلاق: المصدر السابق، ص١٣٩.

(١٨) علي حسين ياسين الزيدي: تطور خريطة القوى السياسية في مجلس النواب اللبناني في الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدولة العربية، ٢٠١١، ص٩٣.

(١٩) الحسيني، المصدر السابق، ص١٤٥.

(٢٠) عبد الله: المصدر السابق، ص١.

(٢١) المصدر نفسه، ص١.

(٢٢)الحائك: المصدر السابق، ص٢.

(٢٣) عزيز الاحدب: لبنان الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٥، ص٢٠٢.

(٢٤) الحائك: المصدر السابق، ص٣٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٣٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٢٧) الشاعر: المصدر السابق، ص١٩٢.

(٢٨) نزيهة الافندي: الانعكاسات الاقتصادية للحرب، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد٤٣، يناير ١٩٧٦، ص٢٥.

(٢٩) الشاعر: المصدر السابق، ص١٩٢.

(٣٠) عبد الله: المصدر السابق،ص١.

(٣١) جميل بن محمود بن محمد مرداد: العلاقات السعودية اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية– اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣٠ آيار ٢٠٠٤، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص١٥٣.

(٣٢) محمد المجذوب: سيرة الاصلاح السياسي والدستوري قبل الطائف وبعده، مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة ٢٠، العدد ١٩٨٤، آذار– ابريل ٢٠٠٠، ص٣.

(٣٣) عبد العزيز سليمان نوار: الحرب الاهلية وابعادها الطائفية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦، ص١١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١١.

(*) للمزيد حول الطوائف اللبنانية ينظر: ايليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص٢٨؛ جوزيف مغيزل: لبنان والقضية العربية، ط١، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٥٩، ص١٢٧.

(٣٥) باسم الجسر: رئاسة وسياسة ولبنان الجديد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٤، ص٨٨.

(٣٦) علي الدين هلال: الدروس والمستقبل في ازمة النظام اللبناني، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦، ص٢١.

(٣٧) رياض الصمد: المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، د.م، ١٩٧٨، ص١١٧.

(٣٨) للمزيد حول الاحزاب اللبنانية ينظر: فضل شرورو: الاحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠–١٩٨٠، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨١، ص٣٥ ومابعدها.

(٣٩) الصمد: المصدر السابق، ص ١٢٩.

(*) شهد لبنان احداث وثورات عنيفة منذ عام ١٩٤٩، اذ قاتل اللبنانيون بعظهم خلالها، وتمثلت تلك الثورات بثورة ١٩٤٩، وثورة عام ١٩٥٨، واحداث عام ١٩٦٩، وثورة ايار عام ١٩٧٣، للتفاصيل ينظر: سامي ذبيان: الحركة الوطنية اللبنانية – الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ط١، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٧، ص٩٥.

(٤٠) ناظم خليل حسن عبد المعموري: الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥–١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١١، ص٥٩.

(٤١) مرداد: المصدر السابق، ص١٥٤.

(٤٢) ذبيان: المصدر السابق، ص٩٨.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٣–٩٤.

(٤٤) هلال: المصدر السابق، ص٢٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٢٢.

(٤٦) نادية فاضل عباس فضلي: التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، العدد ٣٧، ٢٠١١، ص١٠٣.

(٤٧) غادة الخرسا: لبنان ياعرب، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، د.ت، ص١٢٤؛ المعموري المصدر السابق، ص٥٩.

(٤٨) ذبيان: المصدر السابق، ص ١٢١–١٢٢.

(٤٩) المعموري: المصدر السابق، ص ٦٥–٨٣.

(٥٠) نيفين مسعد: النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٣٢، العدد ٣٦٤، ٢٠٠٩، ص ٧٠–٧١.

(٥١) المصدر نفسه، ص٧١.

(٥٢) مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٧–١٩٩٨، البطالة في منطقة الاسكوا دراسات حالات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٢، ص٦٥.

(٥٣) محمود عبد الرحمن خلف: التدخل السوري في لبنان واشكالية العلاقة السورية اللبنانية، مجلة كلية التربية للبنات (بغداد)، المجلد ٢٢، العدد٤، ٢٠١١، ص٨٢٢.

(٥٤) المصدر نفسه،ص٨٢٢.

(٥٥) عبد المنعم المشاط، الاستمرارية واحتمالاتها في المصالحة الوطنية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير١٩٧٦، ص١٢٢.

(٥٦) خلف: المصدر السابق، ص٨٢٤.

(٥٧) المعموري: المصدر السابق، ص ١٦٢.

(٥٨) المصدر نفسه، ص١٦٣.

(٥٩) عدنان العمد: ثلاثة مواقف عربية تجاه الصراع اللبناني، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) العدد ٣٤، يناير ١٩٧٦، ص٣٦؛ خلف: المصدر السابق، ص٨٢٢.

(٦٠) العمد: المصدر السابق، ص ٣٦–٣٧.

(٦١) قاسم جباري زاحم المرشدي: الدور السعودي في الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥–١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٢، ص١٠٩.

(٦٢) خلف: المصدر السابق، ص٨٢٣.

(٦٣) المصدر نفسه، ص٨٢٣.

(٦٤) المصدر نفسه، ص٨٢٥.

(٦٥) المشاط: المصدر السابق، ص١٢٢.

(*) وقد استمرت القوات السورية بتواجدها في لبنان حتى خروجها بقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٥٥٩ في ايلول عام ٢٠٠٤. خلف: المصدر السابق، ص٨٢٥.

(٦٦) موسوعة مقاتل من الصحراء: الحرب الاهلية اللبنانية، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع:

WWW.MAQATEL.COM

(*) وتسمى احداث ايلول الاسود التي بدأت في ايلول عام ١٩٧٠، ومن خلاله قام الجيش الاردني بضرب قواعد المقاومة الفلسطينية في الاردن، الأمر الذي دفعت المقاومة الفلسطينية الى تركيز قواتها وقواعدها العسكرية في الجنوب اللبناني، عثمان بن ياسين الرواف: دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الازمة اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية– اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث دراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملكة عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣٠ آيار ٢٠٠٢، دار الملك عبد العزيز، الرياض ٢٠٠٢، ص١١٧.

(٦٧) الحسيني: المصدر السابق، ص١٤٥.

(٦٨) الرواف: المصدر السابق، ص١١٨.

(٦٩) فضلي: المصدر السابق، ص١٠٩.

(٧٠) ساسين عساف: الصهيونية والنزاعات الاهلية، في محمد جابر الانصاري وآخرون، النزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٣٥.

(٧١) جمال سعد نوفان: الاجتياح (الاسرائيلي) للبنان عام ١٩٨٢، مجلة آداب الفراهيدي، (تكريت) العدد ١٣، كانون الاول ٢٠١٢، ص١١٣.

(٧٢) احمد فتحي جمعية الحميد: موقف الجمهورية العربية السورية من الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠١٢، ص ١٣٥- ١٤١.

(٧٣) الحميد: المصدر السابق، ص ١٩٣.

(٧٤) نوفان: المصدر السابق، ص ١١٣.

(*) ولد بشير الجميل في بيروت عام ١٩٤٧، وهو نجل الوزير والنائب بيار الجميل مؤسس حزب الكتائب اللبنانية، درس القانون، وبدأ نشاطه الحزبي سنة ١٩٦٩، وساهم في انشاء القوات اللبنانية، اصبح رئيساً للجمهورية في ٢٣ آب عام ١٩٨٢ اثناء الاجتياح الاسرائيلي، اغتيل في ١٤ ايلول عام ١٩٨٢، ابو عيسى: المصدر السابق، ص ٨٢-٨٣.

(٧٥) فصلي: المصدر السابق، ص١٠٩.

(٧٦) نوفان: المصدر السابق، ص١٣٥.

(٧٧) المعموري: المصدر السابق، ص١٢٣.

(٧٨) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(٧٩) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٨١) حسن ابو طالب: الوساطة السعودية والازمات العربية، مجلة السياسية الدولية، (القاهرة) العدد ٧٥، يناير ١٩٨٤، ص ١٧٨.

(٨٢) عبد الرؤوف سنو: المملكة العربية السعودية ولبنان– دبلوماسية ماقبل الطائف وانهاء الحرب اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين، العلاقات السعودية – اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك بن عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩ – ٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ٢٠٠٢، ص ٤٢–٤٣؛ المعموري، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٨٣) المرشدي: المصدر السابق، ص ٢٩٢.

(٨٤) المعموري: المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٨٥) احمد يوسف القرعي: دور الجامعة العربية بين المبادرة والاخفاق، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) العدد ٤٣، سيناء ١٩٧٦ ، ص ٥٨.

(٨٦) المعموري: المصدر السابق، ص١٦٦.

(٨٧) سامح محمد راشد: العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠–٢٠٠٠ – الاطر والاتجاهات، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص١٤٧.

(٨٨) مرداد: المصدر السابق، ص ١٧٧؛ راشد: المصدر السابق، ص١٤٧.

(٨٩) سنو: المصدر السابق، ص٤٥، مرداد: المصدر السابق، ص١٧٧.

(٩٠) خلف: المصدر السابق، ص٨٢٨.

(٩١) ابو طالب: المصدر السابق، ص١٧٩.

(٩٢) خلف: المصدر السابق، ص ٨٢٨.

(٩٣) ابو طالب: المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٩٥) المرشدي: المصدر السابق، ص١٢٦.

(٩٦) خلف: المصدر السابق، ص٨٢٩.

(٩٧) المصدر نفسه، ص٨٢٩.

(٩٨) سنو: المصدر السابق، ص ٤٨-٤٩؛ المعموري: المصدر السابق، ص١٦٧.

(٩٩) سنو: المصدر السابق، ص ٤٦-٤٧.

(١٠٠) المصدر نفسه ، ص٤٨.

(١٠١) المعموري: المصدر السابق، ص١٦٧.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٠٣) سنو: المصدر السابق، ص٤٦، المعموري: المصدر السابق، ص ١٦٧.

(*) تمثلت تلك التطورات بخروج مصر من دائرة الصراع العربي الاسرائيلي عام ١٩٧٩ بتوقيعها على معاهدة السلام مع اسرائيل في العام نفسه، وما افرزته من معطيات في الفترة اللاحقة على النظام الاقليمي العربي، سيما ازدياد تعنت اسرائيل في حل القضية الفلسطينية، والتهديدات الاسرائيلية لسوريا، واغتيال الرئيس المصري محمد انور السادات عام ١٩٨١. المعموري: المصدر السابق، ص١٦٧.

(١٠٤) سنو: المصدر السابق، ص٥٣.

(١٠٥) المعموري: المصدر السابق، ص١٦٨.

(١٠٦) احمد سعيفان: الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة- دراسة مقارنة، ط١، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٥٤٤.

(١٠٧) الرواف: المصدر السابق، ص ١٢٥.

(١٠٨) ابو طالب: المصدر السابق، ص١٨٣.

(١٠٩) سنو: المصدر السابق، ص٧٨؛ مرداد، المصدر السابق، ص١٨٤.

(١١٠) سعيفان: المصدر السابق، ص٥٤٤.

(١١١) المصدر نفسه، ص٥٤٤.

(١١٢) راشد: المصدر السابق، ص١٩٠.

(١١٣) سعيفان: المصدر السابق، ص٥٤٥.

(١١٤) راشد: المصدر السابق، ص١٩٠.

(١١٥) موسوعة مقاتل من الصحراء، الحرب الاهلية اللبنانية، المصدر السابق.

(١١٦) سعيفان: المصدر السابق، ص٥٤٦.

(١١٧) منح الصلح: لبنان بعد اتفاق الطائف– الايجابيات والسلبيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ١٥، العدد ١٦٥، تشرين الثاني ١٩٩٢، ص٧٣.

(١١٨) المصدر نفسه، ص٧٣.

(١١٩) راشد: المصدر السابق، ص١٩٠.

(١٢٠) المجذوب: المصدر السابق، ص١١.

(١٢١) زهوة المجذوب: الصراع على السلطة في لبنان، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص٣٠٩.

(١٢٢) شادي خليل ابو عيسى: الولايات غير المتحدة اللبنانية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩، ص٦٦.

(١٢٣) عارف العبد: لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢٧٠.

(١٢٤) سعيفان: المصدر السابق، ص٥٤٦.

(١٢٥) حلاق: المصدر السابق، ص١٤٣.

(١٢٦) سعيفان: المصدر السابق، ص٥٤٦.

(١٢٧) للاطلاع على نص الكلمة التي القاها الامير سعود الفيصل عن اللجنة الثلاثية، ينظر الوثيقة المنشورة في الملحق رقم (١٠) في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية، للفترة من ٢٩-٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص٢٤٨.

(١٢٨) العبد: المصدر السابق، ص٢٧٠.

(١٢٩) المجذوب: الصراع على السلطة، ص٣٠٩.

(١٣٠) ابو عيسى: الولايات غير المتحدة اللبنانية، ص٦٨.

(١٣١) حلاق: المصدر السابق، ص١٤٤.

(١٣٢) المرشدي: المصدر السابق، ص٢٩٢.

(١٣٣) سنو: المصدر السابق، ص٤٥.

(١٣٤) المرشدي: المصدر السابق، ص٢٩٣.

(١٣٥) المعموري: المصدر السابق، ص١٦٦.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص١٦٦.

(١٣٧)المرشدي: المصدر السابق، ص٢٩٣ .

(١٣٨) المصدر نفسه ، ص٢٩٣؛ المعموري: المصدر السابق، ص١٦٦.

(١٣٩) المرشدي: المصدر السابق، ص١٢٤.

(١٤٠) نوفان: المصدر السابق، ص ١٤-١٥.

(١٤١) المصدر نفسه: ص ١٢٣.

(١٤٢) المعموري: المصدر السابق، ص ٩١-٩٢.

(١٤٣) المرشدي: المصدر السابق، ص ٢٩٤.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص٥٩٥.

(١٤٥) سنو: المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

(١٤٦) المعموري: المصدر السابق، ص ١٩؛ سنو: المصدر السابق، ص٥٢.

(١٤٧) المرشدي: المصدر السابق، ص٢٩٥.

(١٤٨) موسوعة مقاتل من الصحراء، مصدر سبق ذكره.

(١٤٩) سعيفان: المصدر السابق، ص٥٤٧.

(١٥٠) الحسيني: المصدر السابق، ص١٤٦.

(١٥١) المعموري: المصدر السابق، ص٥٨.

(١٥٢) المرشدي: المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(١٥٣) سنو: المصدر السابق، ص٥٦.

(١٥٤) المصدر نفسه، ص٥٨.

(١٥٥) حلاق: المصدر السابق، ص١٤١.

(١٥٦) سنو: المصدر السابق، ص ص٥٩-٦٠.

(١٥٧) حلاق: المصدر السابق، ص١٤١.

(١٥٨) محمد بن عبد الرحيم الايوبي: اضواء على جوانب من العلاقات السعودية – اللبنانية أبان الحرب المحنة، في كتاب مجموعة باحثين، العلاقات السعودية – اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة الامريكية للفترة من ٢٩-٣٠ آيار، ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ٢٠٠٢، ص٢٦٣.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٤-٢٦٥.

(١٦٠) سنو: المصدر السابق، ص ٦٠–٦١.

(١٦١) عصام سليمان: جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في انجاح مؤتمر الطائف ونتائج المؤتمر، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية – اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢، ص٢٨٨.

المصادر والمراجع

الوثائق المنشورة

١– الكلمة التي القاها الامير سعود الفيصل عن اللجنة الثلاثية، الوثيقة المنشورة في الملحق رقم (١٠)، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ٢٠٠٢.

٢– مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ١٩٩٧–١٩٩٨، البطالة في منطقة الاسكوا، دراسات حالات مختارة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الامم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٢.

٣– وزارة الخارجية، المملكة العربية السعودية، الموقف الرسمي للمملكة العربية السعودية اتجاه الوضع السياسي اللبناني الحالي، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.MINSTRYOFFOREIGNAFFAIRS.

المصادر العربية

١– ابو عيسى، شادي خليل: رؤساء الجمهورية اللبنانية، خفايا– وقائع – وثائق– صور، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٨.

٢– ابو عيسى، شادي، الولايات غير المتحدة اللبنانية، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

٣– الاحدب، عزيز: لبنان الجديد، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٥.

٤– الايوبي: محمد بن عبد الرحيم: اضواء على جوانب من العلاقات السعودية – اللبنانية ابان الحرب المحنة، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية – اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة العربية للفترة من ٢٩–٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ٢٠٠٢.

٥– الجسر، باسم: رئيس وسياسة ولبنان الجديد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٤.

٦– حريق، ايليا: التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.

٧– حلاق، حسان: العلاقات السعودية اللبنانية ١٩٤٣– ٢٠٠٢، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩–٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض٢٠٠٢.

٨– الخرسا، غادة: لبنان يا عرب، مطابع الاهرام التجارية، القاهرة، د.ت.

٩– ذبيان، سامي: الحركة الوطنية اللبنانية– الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ط١، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧.

١٠- راشد ، سامح محمد : العلاقات الخليجية العربية ١٩٧٠-٢٠٠٠ - الاطر والاتجاهات، ط١، مركز لخليج للأبحاث، دبي،٢٠٠٥.
١١- الرواف، عثمان بن ياسين: دور خادم الحرمين الشريفين في معالجة الازمة اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية- اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض،٢٠٠٢.
١٢- سعيفان، احمد: الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة- دراسة مقارنة، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت٢٠٠٨.
١٣- سلامة، غسان: السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥- دراسة في العلاقات الدولية، ط١، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٠.
١٤- سليمان، عصام: جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود في إنجاح مؤتمر الطائف ونتائج المؤتمر، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية- اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢.
١٥- سنو، عبد الرؤوف: المملكة العربية السعودية ولبنان- دبلوماسية ماقبل الطائف وانهاء الحرب اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية اللبنانية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات القيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز بالتعاون مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ٢٠٠٢.
١٦- شرورو، فضل: الاحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠-١٩٨٠، ط١، دار المسيرة، بيروت،١٩٨١.

١٧- الصمد، رياض: المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة، د.م،١٩٧٨.
١٨- العبد، عارف: لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت٢٠٠١.
١٩- عساف، ساسين: الصهيونية والنزاعات الاهلية العربية العوامل الداخلية والخارجية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١.
٢٠- المجذوب، زهوة: الصراع على السلطة في لبنان، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١١.
٢١- مرداد، جميل بن محمود بن محمد: العلاقات السعودية اللبنانية، في كتاب مجموعة باحثين: العلاقات السعودية- اللبنانية في عد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، بحوث ودراسات االقيت في الندوة التي عقدتها دارة الملك عبد العزيز مع الجامعة اللبنانية للفترة من ٢٩-٣٠ آيار ٢٠٠٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض ٢٠٠٢.
٢٢- مغيزل، جوزيف: لبنان والقضية العربية، ط١، منشورات عويدات، بيروت ١٩٥٩.

الرسائل الجامعية:

١- الحائك، حسين نهاد عبد الحميد: العلاقات بين لبنان والسعودية وموقفها من قضايا المشرق العربي ١٩٤٦- ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠٠٨.
٢- الحميد، احمد فتحي جمعة: موقف الجمهورية العربية السورية من الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل ٢٠١٢.
٣- الزيدي، علي حسين ياسين: تطور خريطة القوى السياسية في مجلس النواب اللبناني في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدولة العربية، ٢٠١١.

٤- السامرائي، هيثم عبد الحميد حسين: التطورات السياسية في لبنان في ضوء ازمة عام ١٩٧٥ والاجتياح الصهيوني ١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد ٢٠٠٣.
٥- الشاعر، كمال محمد: تطور الدور السعودي في النظام العربي في عهد الملك عبد العزيز، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩.
٦- المرشدي، قاسم جباري زاحم: الدور السعودي في الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، ٢٠١٢.
٧- المعموري، ناظم خليل حسن عبد: الحرب الاهلية في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١١.

الدوريات:

١- ابو طالب، حسن: الوساطة السعودية والازمات العربية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٧٥، يناير ١٩٨٤.
٢- الحسيني، مصطفى: جذور الازمة اللبنانية وتعقيداتها، مجلة شؤون عربية، العدد ١٣٣، ربيع ٢٠٠٨.
٣- خلف، محمود عبد الرحمن: التدخل السوري في لبنان واشكالية العلاقة السورية اللبنانية، مجلة كلية التربية للبنات (بغداد)، المجلد ٢٢، العدد٤، ٢٠١١.
٤- السبل، عبد الله بن عزيز يوسف ، صفحة من تاريخ الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، مجلة المؤرخ العربي، العدد ٣٦، سنة ١٩٨٨،
٥- الصلح، منح: لبنان بعد اتفاق الطائف- الايجابيات والسلبيات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ١٥، العدد ١٦٥، تشرين الثاني١٩٩٢.

٦- العمد، عدنان: ثلاثة مواقف عربية تجاه الصراع اللبناني، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

٧- فضلي، نادية فاضل عباس: التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، مجلة الدراسات الدولية (جامعة بغداد)، بغداد، العدد ٣٧، ٢٠١١.

٨- القرعي، احمد يوسف: دور الجامعة العربية بين المبادرة والأخفاق، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

٩- مسعد، نيفين: النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية (الاثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٣٢، العدد ٣٦٤، ٢٠٠٩.

١٠- المشاط، عبد المنعم: الاستمرارية واحتمالاتها في المصالحة الوطنية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

١١- نزيهة الافندي: الانعكاسات الاقتصادية للحرب، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

١٢- نوار، عبد العزيز سليمان: الحرب الاهلية وابعادها الطائفية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

١٣- نوفان، جمال سعد: الاجتياح (الاسرائيلي) للبنان عام ١٩٨٢، مجلة اداب الفراهيدي (تكريت) العدد ١٣، كانون الاول ٢٠١٢.

١٤- هلال، علي الدين: الدروس والمستقبل في ازمة النظام اللبناني، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

مستلات الانترنت

١- خليفة، مارلين: العلاقات السعودية اللبنانية تأسست منذ عهد الملك عبد العزيز ولم تنقطع او تتبدل ولاتزال تتطور في كافة المستويات، صحيفة الرياض الالكترونية،

العدد ١٨٥٠٠، في ٢٧ ايلول ٢٠١١، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.ALRIYADH.COM

٢- الدهيمي، عبد الرحمن: الدور الاقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجية السعودية، صحيفة الجزيرة الالكترونية، العدد ١٣٧٦٨، الاربعاء ٢٠١١/٦/٩ ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.ALJAZIRAHNEWSPAPER.

٣- عبد الله، حسين: العلاقات السعودية اللبنانية- نموذج متميز للتعاون المستمر، صحيفة المدينة الالكترونية الاربعاء ٢٠١٠/٧/٢٨ ، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.ALMADINA.COM

٤- موسوعة مقاتل من الصحراء: الحرب الاهلية اللبنانية، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:

WWW.MOGATEL.COM

Kingdom of Saudi Arabia and the Lebanese civil War 1975-1989

ABSTRACT

The Kingdom of Saudi Arabia (KSA). Occupied a portent position in Arabic and international fields. Due to its political and religious status. KSA, presented a great interest in Arabic affairs, in general, and in the Lebanese affair in particular.

And since the Lebanese civil war, that astonished the world which ignited in 1970 and continued till 1989. With its fierce acts, KSA tried to be present in this crisis, the mediation of (KSA) war intense throughout the communication with the official and unofficial Leadership. Besides the presence and participation of the Arabic summits and the emergent conferences, that dealt with this crisis by solving and finding relevant solution that can stop the fighting between the Lebanese parties and to stop the war .

(KSA) continued to mediate between the conflicting parties until the success in AJ-Taef Treaty in 1989.